الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⴰⴽⵍⵉ ⵎⵓⵃⴻⵏⴷ ⵓⵍⵃⴰⵊ - ⵜⵓⴱⵉⵔⴻⵜ -
Faculté des Lettres et des Langues

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: لسانيات تطبيقية

التصويب اللغوي عند ابن الحنبلي من خلال كتابه (سهم الألحاظ في وهم الألفاظ) دراسة وصفية تحليلية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إعداد الطالبتين:

لبنى الوناس

يمينة قطيش

إشراف الأستاذ:

حسين بوشنب

لجنة المناقشة:

1-د/رشيدة بودالية	جامعة البويرة	رئيسا
2 -أ/حسين بوشنب	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
3-أ/فتيحة بوشان	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2022-2021م

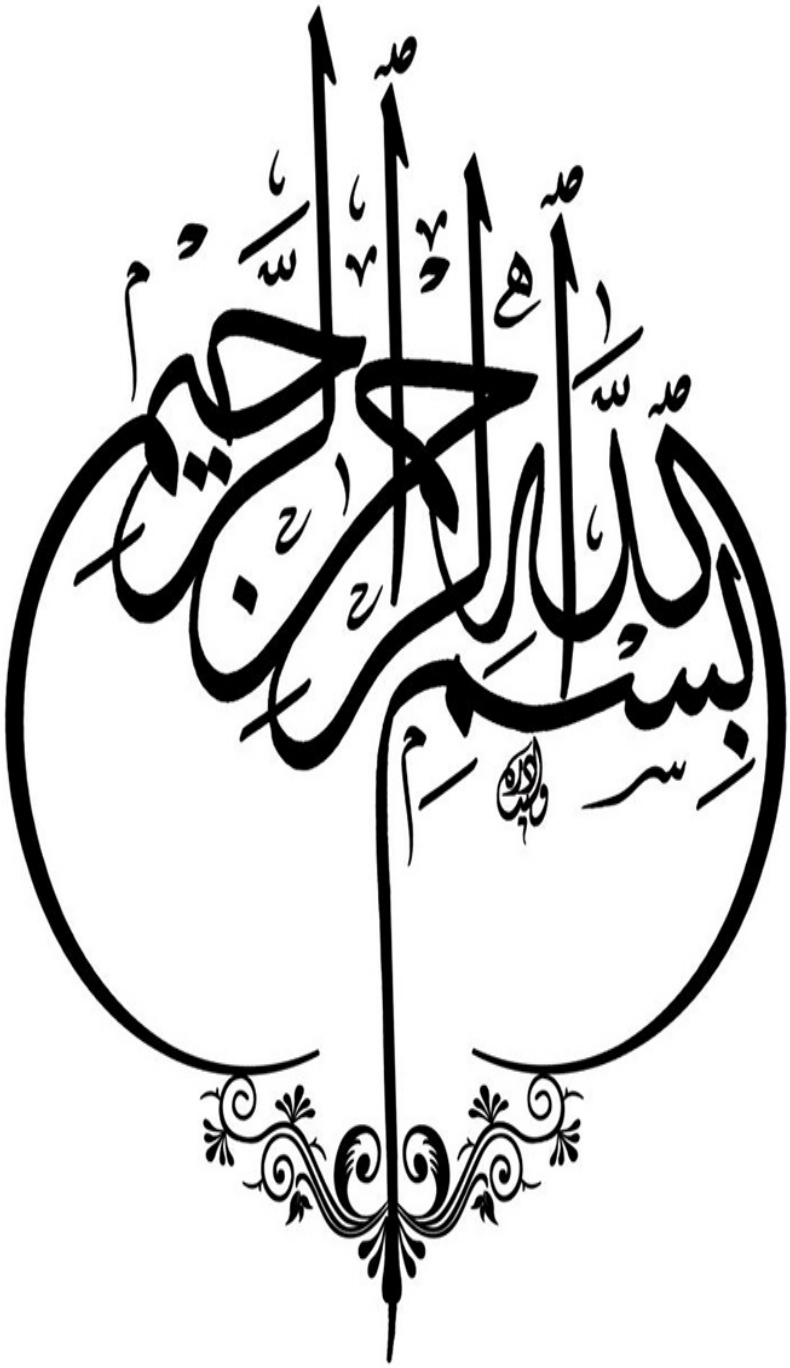
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل ومنحنا الصبر على عراقيله، واعترافا بالجميل وجب علينا أن نشكر فضل كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل **"حسين بوشنب** الذي قبل الإشراف على مذكرتنا بصدر رحب، وساندنا طيلة بحثنا وكان لنا نعم العون والسند في هذا العمل المتواضع، فله منا خالص التقدير والاحترام ونسأل الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء ويوفقه إلى ما يحب ويرضاه

كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبلوهم قراءة ومناقشة هذا البحث المتواضع وإثراءه بملاحظاتهم القيمة.

إلى كل من له فضل علينا في إتمام هذا العمل

الشكر الجزيل

مقـدمة

لقد ظل اللسان العربي لمدة من الزمن نقيا سليما خاليا من العيوب ، فلم يتسرب إليه أي نوع من الخطأ ، لكن بظهور الإسلام واختلاط العرب بغيرهم ، من الأعاجم بدأ اللحن يتسرب إلى الألسنة فلم تسلم منه العامة ولا الخاصة فكان أول ظهور له في الألفاظ، ثم اتجه نحو التراكيب والمعاني و لعلاج شيوع هذا الخطر الذي بات يهدد العربية بالفساد والزوال، قام العلماء بتأليف الكتب التي اصطلح عليها بكتب التصحيح اللغوي ،والتي اهتمت بمعالجة وتصحيح ما فسد من اللغة، فكان من الذين ألفوا في هذا المجال وبرزوا فيه العالم اللغوي الجليل رضي الدين ابن الحنبلي، والذي ساهم مساهمة كبيرة في حركة التصحيح اللغوي ، من خلال تأليفه لمجموعة من الكتب كان من بينها سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، والذي اخترناه ليكون مدونة نعالج من خلالها قضية التصويب اللغوي. ليكون موضوعنا تحت عنوان "التصويب اللغوي عند ابن الحنبلي من خلال كتابه سهم الألحاظ في وهم الألفاظ فهذا البحث يحاول الإجابة عن إشكالية أساسية هي:

- ما هي جهود ابن الحنبلي في مجال التصويب اللغوي؟

كما يحاول الإجابة عن إشكاليات فرعية هي:

- ما هي المعايير التي اعتمد عليها ابن الحنبلي في تصويبه للخطأ؟
- ما هو المنهج الذي اتبعه ابن الحنبلي في التصويب اللغوي؟

وعن الأسباب التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع فهي:

- حب التعرف على موضوع التصويب اللغوي ومعرفة خباياه.
- التعريف بهذا العلم الجليل، الذي كان له دور كبير في معالجة الأخطاء اللغوية.
- الوقوف على ملامح التصويب اللغوي في هذا الكتاب والعمل على تحليلها ودراستها وفق معطيات الدرس اللغوي.

- وكان السبب الرئيسي الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، رغبتنا في إفادة طلبة العلم وإرشادهم إلى الصواب ومحاولة إيضاح مواطن الخطأ ليتجنبوها.

واقتضت طبيعة الموضوع اتباع منهج خاص للدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بتتبع وجمع الأخطاء اللغوية وتصويباتها الموجودة في كتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ثم صنفناها وفق مستويات اللغة المختلفة.

ومن بين المراجع التي استعنا بها في إنجازنا لهذا البحث:

- عبد الفتاح سليم، المعيار في التخطئة والتصويب.
- إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة.
- العربي دين، قضية التصويب اللغوي بين القدماء والمعاصرين.

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث فقد تمثلت في: صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتعلقة بهذا الموضوع وعدم وجود دراسات علمية سابقة تناولت جهود ابن الحنبلي في التصويب اللغوي عدا تلك الدراسات التي تخص حياته وجوانب أخرى.

وقد اتبعنا في إنجاز هذا العمل خطة منهجية تضمنت فصلين: فصل نظري جاء بعنوان:"التعريف بالتخطئة والتصويب اللغوي ومعاييرهما والذي تضمن ثلاثة مباحث هي:

- الخطأ اللغوي والمصطلحات التي تقترب منه في الدلالة.
- التصويب اللغوي والمصطلحات التي تقترب منه في الدلالة.
- معايير التخطئة والتصويب اللغوي وأهم المؤلفات فيه.

أما الفصل التطبيقي فقد عنوناه ب "التصويبات اللغوية الواردة في سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي وقد تضمن المباحث التالية:

- التعريف بابن الحنبلي.

- التعريف بكتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ.
- التصويبات اللغوية في سهم الألحاظ في وهم الألفاظ.

وانتهينا في الأخير إلى خاتمة استجمعنا فيها أهم نتائج البحث.

الفصل الأول

التعريف بالتخطئة والتصويب اللغوي ومعاييرهما

أولا–الخطأ والمصطلحات التي تقترب منه في الدلالة:

اللغة هي ظاهرة من الظواهر الإنسانية والاجتماعية، اهتم اللغويون بدراستها منذ القديم وقد عرفت عدة تغيرات عبر العصور بفعل عوامل معينة، واللغة العربية في هذا الحكم كباقي اللغات، ولعل من أبرز ما لفت انتباه المختصين فيها هو دراسة الخطأ اللغوي، والملاحظأن هذا المصطلح تتقارب معه مجموعة من المصطلحات في المعنى وهي: اللحن والتصحيف والتحريف والغلط والتوهم وفيما يلي إشارة إلى أهم تعاريف هذه المصطلحات:

1.الخطأ:

أ. لغة:

جاء في لسان العرب: «خطأ: الخَطَأُ والخَطَاءُ: ضدُّ الصواب. وقد أَخْطَأَ، وفي التنزيل: ﴿وليسَ عليكم جُناحٌ فيما أَخْطَأْتُم به﴾ عدَّاه بالباء لأَنه في معنى عَثَرْتُم أو غَلِطْتُم.... وأَخْطَأَ الطَّرِيقَ عَدَل عنه. وأَخْطَأَ الرَّامي الغَرَضَ: لم يُصِبْه... والخَطَأُ: ما لم يُتَعَمَّدْ، والخِطْء: ما تُعُمِّدَ: وفي الحديث: قَتْلُ الخَطَإِ دِيَتُه كذا وكذا هو ضد العَمْد... وأَخْطَأَ يُخْطِئُ إذا سَلَكَ سَبيلَ الخَطَإِ عَمْدًا وسَهْوًا... يقال لمن أَراد شيئًا ففعل غيره أَو فعل غير الصواب: أَخْطَأَ...»[1].

كما ورد تعريف الخطأ في القاموس المحيط: «الخَطْءُ والخَطَأُ والخَطَاءُ: ضِدُّ الصَّوابِ، وقد أَخْطَأَ إخْطَاءً وخاطِئَةً وتَخَطَّأَ وخَطِئَ... والخَطَأُ ما لم يُتَعَمَّدْ...»[2]

فالخطأ في معناه اللغوي هو ضد الصواب والعدول عنه وذلك من غير قصد او إرادة من ذلك.

---

[1] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج1، ط1، دار صادر، بيروت، دت، ص 66،65 .

[2] مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، دط، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص478.

ب. اصطلاحا:

تعددت تعريفات الخطأ بين القديم والحديث إذ عرّفه أبو هلال العسكري بقوله: «...والخطأ إصابة خلاف ما يقصد، وقد يكون في القول والفعل»[1] كما عرّفه الجرجاني بقوله: «الخطأ: هو ما ليس للإنسان فيه قَصْد...»[2]

وعرّفه كمال بشر بقوله: «الخطأ هو الخروج عن القواعد والضوابط الرسمية المتعارف عليها لدى أصحاب الاختصاص ،ومن على شاكلتهم من المعنيين باللغة وشؤونها فما خرج من هذه القواعد أو ما انحرف عنها بوجه من الوجوه يعد لحنا أو خطأ و ما سار على هديها وجاء مطابقا لمبادئها فهو صواب»[3]. فمن مجموعة هذه التعريفات الاصطلاحية نستنتج أن الخطأ هو عدم الإصابة في الأمر وقد يشمل القول والفعل، وهو الخروج عن القواعد اللغوية التي وضعها النحاة وعلماء اللغة والتقصير في اتباعها وأما الالتزام بها والسير على هديها فيعد ذلك صوابا.

2.اللحن: جاء في معجم الصحاح: «اللَحْنُ: الخطأ في الإعراب، يقال فلان لَحَّانٌ ولَحَّانَةٌ أي كثير الخطأ ، والتَلحينُ: التخطئة ....ولَحَنَ في كلامه أيضا أي أخطأ ...»[4].

ونجد أيضا: «(لَحَنَ) في كلامه –لَحْنًا: أخطأ الإعراب وخالف وجه الصواب في النّحو فهو لاحن

---

[1] الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق اللغوية، مج1، تح: محمد إبراهيم سليم، د ط، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص55.

[2] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوى، د ط، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م ، ص 88 .

[3] كمال بشر، اللغة بين التطور وفكرة الخطأ والصواب، مجلة اللغة العربية المصرية، منشورات مجمع اللغة العربية المصرية، ج62، القاهرة، 1988، ص135.

[4] اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)،ج6 ، تح :أحمد عبد الغفور عطار ، ط4 دار العلم للملايين ،بيروت □لبنان ،1990م،ص 2193 ، 2194 .

ولَحّان... »[1]وذكر الزمخشري أيضا في كشافه:«...وقيل للمخطئ لاحن لأنه يعدل بالكلام عن الصواب»[2] فاللّحن هو الخطأ في اللغة ومخالفة قواعد الإعراب والانحراف بالكلام عن وجه الصواب إلى الخطأ والزلل.

ب. اصطلاحا:

يعرّفه أبو هلال العسكري بقوله: «...اللّحْن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب،...واللّحن لا يكون إلا في القول تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله...»[3]

كما قال محمد ألتونجي: «اللَّحْن هو عيب لساني يقوم على تحريف الكلام في اللغة أو قواعد الإعراب، أو في القراءة او تركيب الجملة...ويتمثل اللحن في استخدام كلمة في غير محلها، أو تبديل في نطق بعض الحروف أو خطأ في نطق عين الفعل أو في ضبط حركات الإعراب أو في استخدام حروف الجر في غير محلها...»[4].

وبعبارة أخرى «...هو الخطأ في اللغة: أصواتها، أو نحوها، أو صرفها، أو معاني مفرداتها»[5]فاللحن هو الميل والعدول بالكلام عن الصواب بالخروج عن الاستعمال اللغوي الفصيح ويتجلى ذلك بعدم نطق الحركات الإعرابية نطقا صحيحا، أو الخطأ في ترتيب الكلمات في الجملة فاللحن بهذا المفهوم يشمل أي مستوى من مستويات اللغة، إذ يخل بألفاظها ومعانيها.

---

[1] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2006 ،ص 819 .

[2] جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح، خليل مأمون شيحا، ط3، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2009، ص1022 .

[3] الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، الفروق اللغوية، ص55.

[4] محمد ألتونجي، معجم علوم العربية (تخصص–شمولية– أعلام)، ط1، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة والتوزيع، بيروت، 2003، ص357.

[5] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط2، دار المعارف، 1981، ص17 .

- الفرق بين اللحن والخطأ:

عادة ما يُستعمل هذان المصطلحان كمترادفين إلاّ أن هناك فروقا جوهرية بينهما أشار إليها أبو هلال العسكري بقوله: «أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل، واللحن لا يكون إلا في القول: تقول لحن في كلامه، ولا يقال لحن في فعله، كما يقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة....»[1]

كما فرّق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينهما بقوله: «لأن أقرأ فأخطئ أحبُّ إلي من أقرأ فألحن لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت»[2]

من هنا يتضح لنا أن مصطلحي اللّحن والخطأ غير مترادفين وأن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل فكل لحن خطأ وليس كل خطأ لحن، إذ أن الخطأ شامل فقد يكون في القول والفعل فنقول أخطأ الإنسان في قوله وفعله ولا نقول لحن في فعله، بل نقول لحن في قوله، إذ هو عيب لغوي ذم منذ القديم واعتبر تصرفا قبيحا وهو أشد من الخطأ وأسوء منه فالخطأ ناتج عن غير قصد، ويمكن تداركه أما اللحن فعكس ذلك.

[1] الحسن بن عبد الله العسكري، الفروق اللغوية، ص55 .

[2] عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن لمبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979، ص96.

3.التصحيف:

أ. لغة:

جاء على لسان ابن منظور: «صحف: الصحيفة: التي يكتب فيها، والجمع صَحائِفُ وصُحُفٌ وصُحْفٌ...والمُصَحِّف والصَّحَفيُّ: الذي يَرْوي الخَطَأَ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، مُوَلّدة...والتّصحِيف: الخَطَأُ في الصَّحِيفةِ»[1].

وجاء في معجم الصحاح: «...والصَحيفَةُ: الكتابُ، والجمع صُحُف وصَحائف والتّصْحِيفُ: الخطأ في الصحيفة»[2]وفي تعريف آخر: «(أصْحَفَ) الكتابَ: جمعه صُحُفًا. (صَحَّفَ) الكلمة: كتبها أو قرأها على غير صحتها؛ لاشتباه في الحروف. (تَّصَحّفَتِ) الكَلِمَةُ أو الصحيفة: تغيرت إلى خطأ»[3].

فالتّصحيف هو الخطأ في قراءة الكلمات لوجود تشابه بين حروفها مما يؤدي إلى تغير في المعنى.

ب. اصطلاحا:

لقد عرف العلماء التصحيف بتعريفات شتى ومن بينها نجد: تعريف الاصفهاني إذ يقول في ذلك: «هو أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته»[4].

كما نجد التهانوي يعرفه بقوله: «التّصحيف: بالحاء كالتصريف بحسب اللغة الفارسية: الخطأُ في الكتابة، وعند أهل التعمية: تغيير صورة اللفظة خطّا بأن تمحى نقطة أو تزاد نقطة أو تقديم بعَض

[1] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج 9، ص186، 187.

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربي، ج4، ص1384.

[3] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص508.

[4] حمزة بن الحسن الاصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، تح: محمد أسعد طلس، ط1، دار صادر، دمشق، 1968، ص3.

الحروف أو تأخيرها ...»[1] أو بمفهوم آخر: «هو تغييرٌ في نقط الحروف أو حركاتها، مع بقاء صورة الخط، كالذي تراه في كلمات مثل: نَمَتْ ونِمْتُ، ولَعلَّهُ ولِعِلَّةٍ، والعذل والعدل، والعيب والتعب، وعباس وعياش، وحمزة وجمرة، والثَورىّ، والثَّوَزىّ»[2].فالتصحيف هو الخطأ في القراءة والكتابة، ومثال ذلك قراءة أو كتابة كلمة على غير ماهي عليه، وذلك بتحويل هيئتها المتعارف عليها إلى هيئة أخرى بحيث يكون هذا التغيير في نقط الحروف المتشابهة في الرسم كما يكون في حركاتها.

4. التحريف:

أ. لغة:

جاء في معجم لسان العرب: «...وحَرَفَ عن الشيء يَحْرِفُ حَرْفًا وانْحَرَفَ وتَحَرَّفَ واحْرَوْرَفَ، عَدَلَ. الأزهري. وإذا مالَ الانسانُ عن شيء يقال تَحَرَّف وانحرف واحرورف...وتَحْريفُ الكَلِم عن مواضعه: تغييره. والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرفِ عن معناه وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تُغَيِّرُ مَعانيَ التوراة بالأَشباه ،فَوصَفَهم الله بفعلهم فقال تعالى : «يُحَرِّفُون الكَلِمَ عن مواضعه...»[3] ونجد أيضا: «...والتَّحْريفُ: التَّغْييرُ، وقَطُّ القَلَم مُحَرَّفًا، واحْرَوْرَفَ: مالَ وعَدَل، كانْحَرَفَ وتَحَرَّفَ...»[4].

كما جاء في المعجم الوسيط:«(حَرَفَ) عَنْهُ- حَرْفًا: مالَ وعَدَل...والشيءَ عن وجهه، حَرْفًا: صرفَه وغَيَّره...(حَرّفَ) الشيء: أَماله، يقال: حَرَّف القلمَ: قَطَّه مُحَرَّفًا .والكلامَ غيّره وصرفه عن

[1] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ط1، مكتبة لبنان بيروت، 1996م، ص449 .
[2] محمود محمد الطّناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984م، ص286.
[3] جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، مج9، ص43 .
[4] مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص351.

معانيه...»[1] فالتحريف بمعناه اللغوي يراد به العدول أو الميل عن الصواب وذلك بتغيير الكلم عن مواضعه أي تحويله من حاله إلى حالة أخرى.

ب. اصطلاحا:

يعرف بأنه: «هو العدول بالشيء عن جهته وحرَّف الكلام تحريفاً: عدل به عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه وقد يكون بتبديل بعض كلماته وقد يكون بحمله على غير المراد منه...»[2]كما عرّفه الجرجاني بقوله: «تغيير اللفظ دون المعنى»[3] وبمفهوم آخر: «وأما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة، والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة»[4].

فالتحريف بهذا المعنى هو الخروج بالكلام عن الصواب إلى الخطأ كالزيادة أو النقص فيه كتبديل حرف بحرف آخر يشبهه في الرسم والشكل أو بتبديل كلمة مكان أخرى مما يخل بالمعنى المقصود.

- الفرق بين التصحيف والتحريف:

يعد التصحيف والتحريف من أبرز الأخطاء التي تعتري النصوص فتغير معانيها وقد يخطئ الكثير في استعمال هاذين المصطلحين ظَنًّا منهم أنهما مترادفان ولكن هناك اختلافات

[1] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص167 .

[2] الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تصحيفات المحدثين، ج1، تح: احمد ميرة، ط1، المطبعة العربية الحديثة، 1982، ص39 .

[3] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص48.

[4] عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط7، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، 1998، ص67 .

بينهما ومن ذلك مثلا: «...إن كانت المخالفة بتغيير حرْفٍ أو حروفٍ ،مع بقاء صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النَقْطِ فالمُصَحَّفُ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمُحَرَّفُ»[1]

فالفرق بين التصحيف والتحريف يكمن في كون أن التصحيف ناتج عن تغيير في نقط الحروف المتشابهة في الرسم كحرفي "الباء" و"التاء" فهذان الحرفان متشابهان في الرسم وما يميزهما هو النقط أما التحريف فيكون باستبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه في الرسم لكنّه مقارب له ونجد أيضا: «أنّ التحريف هو تغيير اللفظ دون المعنى أما التصحيف فهو تغيير اللفظ والمعنى»[2] فالتحريف بهذا المفهوم يكون بتغيير اللفظ دون أن يكون هناك تغيير في المعنى بينما التصحيف فهو شامل للفظ والمعنى معا.

5.الغلط:

أ. لغة:

عرّفه ابن منظور بقوله: «الغَلَطُ أن تَعْيَا بالشيء فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه، وقد غَلِطَ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطًا وأَغْلَطَه غيره، والعرب تقول: غَلِطَ في مَنْطِقِه...والغَلَطُ في الحَساب وكلِّ شيءٍ ...وقال الليث: الغَلَطُ كل شيء يَعْيَا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد»[3]

وجاء في معجم الصحاح في مادة "غلط": «غَلِطَ في الأمر يَغْلَطُ غَلَطاً، وأَغْلَطَهُ غيره، والعرب تقول غلط في مَنطقة، وغَلِتَ في الحساب.....وغَالَطَهُ مُغَالَطَة، والتَغْلِيطُ: أن تقول للرجل: غَلِطْتَ»[4]

---

[1] شهاب الدين أحمد العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: عبد الله بن صيف الرحيلي، ط1، سلسلة دراسات في المنهج، 2001، ص118، 119.

[2] أيوب بن موسى الكفوي، الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص294 .

[3] جمال الدين محمد ين مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج7، ص363 .

[4] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج3، ص1147.

وعرّفه أحمد ابن فارس في باب العين واللام بقوله: «(غلط) الغين واللام والطاء وكلمةٌ واحدة، وهي الغَلط: خلاف الإصابة. يقال: غَلِط يَغْلَط غَلَطاً، وبينهم أُغلوطةٌ، أي شيء يُغالِط به بعضهم بعضًا»[1]، فالغلط هو الإخفاق والفشل في الوصول إلى الصواب وقد يكون في الحساب وغيره وهو ناتج عن تعمد وقصد وغير قصد .

ب. اصطلاحا:

يعد الغلط حكما من الأحكام النحوية التقويمية التي تزخر بها كتب النحو والصرف واللغة، ولأهميته أولى علماء العربية عناية به فذهبوا إلى وضع تعريفات مختلفة له كل حسب وجهة نظره ومن ذلك ما جاء على لسان أبو هلال العسكري بقوله: «...الغلط هو وضع الشيء فيغير موضعه، ويجوز أن يكون صوابا في نفسه... وقال بعضهم: الغلط أن يُسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه...»[2]فالغلط بهذا المعنى هو وضع الشيء على خلاف ما وضع عليه في الأصل وهو ناتج عن سهو أو نسيان، وبتداركه يقوم المتكلم بتصحيحه . وهناك من عرّفه: «بأنه كل تركيب أعيا المتكلم من غير قصد لتوهم، أو خطأ، او شذوذ ،أو خروج عن قواعد القياس وسنن كلام العرب كنصب الفاعل ورفع المضاف وما إلى ذلك»[3].

من هذا التعريف يتضح لنا أن الغلط هو خروج المتكلم عن قواعد الإعراب التي وضعها علماء اللغة والنحو كنصبه للفاعل الذي من حقه الرفع أو رفعه للمضاف والذي يأتي مجرورا في الأصل. وكما قيل عن الأغلاط أنها: «تصدر عن المتكلمين الأصليين (الناطقين باللغة) من حين لآخر

---

[1] أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، ج4، تح: عبد السلام هارون، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1972، ص390 .

[2] الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، الفروق اللغوية، ص55 .

[3] نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية) ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2011م، ص202 .

عبارات سيئة الصياغة ومن البديهي أن هذا ليس ناتجاً عن ضعف معرفتهم باللغة أو ضعف مقدرتهم فيها، والصفة المميزة لأخطاء المتكلم الأصلي أنها قابلة للتصحيح، يصححها هو بنفسه عندما يلاحظها أو يصححوها سامعوه. وهذه الأخطاء يمكن تصنيفها بوصفها أخطاء في نقل الموضع أو التبديل او إضافة صوت او أو مورفيم أو كلمة أو تعبير أو بوصفها خليطا من ذلك»[1].

يتبين لنا ممّا ذكر أن الغلط مرتبط بالأداء اللغوي للمتكلم الأصلي الناطق باللغة، كما أنّه ليس صادر عنه بسبب ضعفه أو عدم تمكنه من تلك اللغة وإنما يكون ناتج بسبب تأثير عوامل خارجية أو عوامل نفسية وهو قابل للتصحيح عند تداركه.

6. **التوهم:**

أ-لغة:

عرّفه ابن منظور بقوله:«... وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيّلهوتمثّله، كان في الوجود أو لم يكن... ويقال توَهّمْت فيَّ كذا وكذا. و أَوْهَمْت الشيء إذ أغفَلْته ويقال وَهِمْتُ في كذا وكذا أي غَلِطْتُ ...وَوَهِمَ إذا غَلِطَ وفي الحديث؛ أنه سجَد للوَهَمِ وهو جالس أي للغلط...»[2] وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس ورد: «...وأوْهَمْتُ في الحِساب ،إذا تركت منه شيئًا . ووَهِمْتُ :غَلِطْت ،أَوْهَمَ وَهَماً »[3] فالتوهم بمعناه اللغوي هو تخيل شيء غير موجود وهو أيضا بمعنى الغلط في كل شيء .

[1] محمد إسماعيل صيني واسحاق محمد الأمين، التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء، ط1، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، 1982، ص10 .

[2] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج12،ص643 .

[3] أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة ، ج6 ،ص149 .

ب. اصطلاحا:

عرّفه محمد خير الحلواني بقوله: «يفهم من كلام النحاة أن التوهم حال نفسية تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الإبداع ، حين يستغرق فيما هو فيه ، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه استعمل تركيبا ما ، و يكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله »[1] وعلى هذا فإن التوهم هو ظن أو اعتقاد فاسد لا أساس له من الصحة ، وهو غلط المتكلم في استخدام التراكيب ، فيعتقد أنه استعمل تركيبا ولكنه في الواقع استعمل تركيبا آخر غير الذي يعتقده.

ثانيا: التصويب اللغوي والمصطلحات التي تقترب منه في الدلالة:

بعد اختلاط العرب بالأعاجم تفشت ظاهرة اللحن إذ لم يسلم لسان منها، وكان الخوف على اللغة العربية والقرآن الكريم دافعا قويا للتفكير في تأسيس حركة لغوية واسعة هدفها الأساسي هو الحفاظ على لغة الكتاب المقدس من أي تحريف أو تزييف، وتقويم اللسان وذلك بتحديد وجه الصواب من الخطأ وهذه الحركة تعرف بالتصويب اللغوي وفيما يلي عرض لمفهوم هذا الأخير.

1. تحديد مفهومي التصويب واللغة:

أ. مفهوم التصويب:

- لغة: جاء في لسان العرب: «صوب: الصَّوبُ: نُزُول المَطَر...والصَّوابُ: ضدُّ الخطإِ وصَوَّبه: قال له أَصَبْتَ. وأَصابَ: جاءَ بالصواب. وأَصابَ: أَراد الصوابَ...يقال: أَصاب فلانٌ في قوله وفِعْلِه، وأَصابَ السهمُ القِرْطاسَ إِذا لم يُخْطِئ...»[2]

[1] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ، ط2 ،الناشر الأطلسي ،الرباط، 1983، ص118 .

[2] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج 1، ص 534_ 535 .

وورد في مقاييس اللغة: «(صوب) الصاد والواو والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على نزول شيء واستقراره قرَارَه. من ذلك الصَّوَابُ في القول والفعل، كأنه أمرٌ نازِلٌ مستقِرٌ قرارَه. وهو خلاف الخطأ...والتَّصويب: حَدَب في حدور، لا يكون إلا كذا...»[1].

فالتصويب إذا مشتق من مادة صوب، وهو نقيض الخطأ، ونعني به الحكم على أمر ما بالصواب أو إصلاح الخطأ وقد يكون في القول والفعل.

- اصطلاحا:

يقتضي التصويب وجود خطأ والعمل على تصحيحه ، وفي هذا يقولالعربي دين :«تقترن عملية التصويب عادة بتحديد الخطأ ، فكما أنه في منطق التصحيح اللغوي تقتضي التخطئة تصويبا يزيل الإبهام بإحالة الصواب محلّ الخطأ فإن التصويب أيضا لا يكون دون تحديد الخطأ »[2]

ويقول إميل بديع يعقوب في تعريفه للتصويب «هو في النحو ،الحكم بعد مجاورة الصواب ،أو تصحيح الخطأ »[3]

فالتصويب عملية تقتضي وجود خطأ حتى يكون محورا للدّراسة إذ يسعى المصوّب اللغوي إلى تتبع الخطأ والوقوف عنده والعمل على تصحيحه وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأسس والمعايير.

ب. مفهوم اللغة:

عرّفها ابن جني بقوله: «أمّا حدّها فإنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[4]

---

[1] أحمد بن فارس ين زكريا، مقاييس اللغة، ج3، ص317 .

[2] العربي دين ، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، 2015 ، ص 189 .

[1]إميل بديع يعقوب وميشالعاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، مج1،ط2 دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان 1987،ص422.

[4] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج1، دط، دار الكتب المصرية، القاهرة 1952، ص33.

يشير ابن جني في هذا التعريف إلى أن اللغة ذات طبيعة صوتية وتكمن وظيفتها الأساسية في تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع فهي وسيلة لنقل الأفكار والمشاعر فيما بينهم ولكل مجتمع لغته الخاصة به.

وعرّفها محمد المبارك بقوله: «فاللغة هي الجسر الذي يصل بين الحياة والفكر تسبق وجود الأشياء أحيانا وتلحقها أحيانا أخرى فالفكرة التي تجول في الذهن مجردة تنتقل إلى شيء يتحقق وجوده وبعد أن يوجد الشيء ينتقل إلى أذهان الآخرين بطريق اللغة»[1] ومن هذا المنظور فإن اللغة وسيلة لنقل الواقع والفكر.

2.التصويب اللغوي:

حدد الباحث العربي دين مفهوم التصويب اللغوي قائلا: «...هو تصحيح الخطأ لأن الخطأ في اللغة خروج عن الصواب أي خروج عن ضوابط اللغة المتعارف عليها....أي أن التصويب اللغوي في جميع الأحوال هو عملية تتبع الخطأ ومحاولة حصر نطاقه بالبحث عن السبل الكفيلة بضمان السلامة اللغوية»[2].وعرّفته الباحثة مبدوعة كريمة: «أنه الرقيب على الاستعمال اللغوي فيما يتخلله من الانحراف والفساد، أو ما ينشأ في بنية اللفظ أو في التركيب اللغوي، السليم من خلل وخطأ»[3]. بمعنى أن التصويب يقوم على مراقبة أو مراجعة الألفاظ أو التراكيب اللغوية ورصد الأخطاء الواردة فيها سواء كانت هذه الأخطاء صرفية أو نحوية، فالهدف من ذلك هو تعديل السلوك اللغوي للمتكلم وتقويم لسانه وبالتالي الحفاظ على اللغة العربية من أي انحراف قد يصيبها.

[1] محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دت، ص14 .

[2] العربي دين، قضية التصويب اللغوي بين القدماء والمعاصرين، ص18 .

[3] مبدوعة كريمة، النحاة العرب، ومظاهر التصويب اللغوي، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 22، جامعة تيزي وزو، ص115.

3.التصحيح اللغوي:

قال خليل بنيان الحسون في هذا المصطلح: «هو الرقيب على الاستعمال اللغوي الذّاب عنه ما يتخلّله من الخطأ والخلل مما يتمثل بوضع اللفظ في غير موضعه وصرف دلالته عن وجهها، أو ما ينشأ من التحريف في بنية اللفظ أو في التركيب اللغوي السليم أو بالوهم الناشئ عن وضع صيغته موضع صيغة أخرى مما يتصل بالاشتقاق على غير ما يمثله الوجه الصحيح لها أو ما يقع من الوهم في استعمال أبنية الزيادة»[1]. ما نلاحظه في هذا التعريف أن التصحيح اللغوي يقترن في مدلوله من التصويب اللغوي، إذ يعدان كلاهما عملية تسعى إلى تتبع الأخطاء اللغوية ورصدها والعمل على تصحيحها وذلك بالاستناد إلى مجموعة من المعايير والأسس والتي لا بد من توافرها.

4.التدقيق اللغوي:

أ. التدقيق:

ورد في مغني المحتاج بأنه: «...إثبات المسألة بدليلها تحقيق ، وإثباتها بدليل آخر تدقيق»[2].

ويُعَّرف أيضا بأنه: «إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة، سواء كانت الدقة لإثبات دليل المسألة بدليل آخر ولغير ذلك مما فيه دقة فهو أخص بالمعنى الأول، وقد يفسر بأنه إثبات دليل المسألة بدليل آخر فيكون مباينا للتحقيق بالمعنى الثاني»[3]. ومن ثمة يتضح لنا أن التدقيق هو تحري لمسألة معينة ومحاولة إثباتها بدليل مخالف لدليلها أما إثباتها بدليلها فهو تحقيق.

---

[1] خليل بنيان الحسون، في التصحيح اللغوي والكلام المباح، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 2006، ص5 .

[2] شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج1، دار المعرفة، بيروت، 1997، ص33 .

[3] أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط2، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1998، ص296.

ب-التدقيق اللغوي:

يقصد به «...تصحيح النصوص المكتوبة أو المنطوقة: إملائيا ونحويًا، وصرفيا ومطبعيًا، إضافة إلى وضع علامات الترقيم»[1]. فالتدقيق اللغوي هو عملية يقوم من خلالها المدّقق بفحص النصوص ومراجعتها، شفوية كانت أو مكتوبة، والعمل على كشف الأخطاء اللغوية الواردة فيها سواء كانت: نحوية، صرفية أو إملائية.

ثالثا- معايير التخطئة والتصويب اللغوي وأهم المؤلفات فيه:

من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين وعلماء اللغة قضية الصواب والخطأ اللغوي إذ استولت على جل اهتمامهم بهدف تحقيق غرض أساسي ألا وهو الحفاظ على اللغة العربية وتنقيتها مما علّق بها على مر العصور من انحرافات واختلالات وفي هذا الصدد يقول أوتوجسبرسن في الصواب اللغوي: «بأنه الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية التي تنتمي إليها المتكلم ويؤخذ من هذا ضمنا ،أن الخطأ هو ما يخالف العرف الجماعي »[2]فعندما نقول أن هذه ، العبارة صحيحة وتلك العبارة خاطئة فهذا يستلزم وجود مجموعة من القواعد أو المعايير التي تفرضها الجماعة اللغوية وعلى أساسها يتم التمييز بين الاستعمال اللغوي المقبول وغير المقبول وفيما يلي أهم المعايير التي حصرها اميل بديع يعقوب في تخطئة الألفاظ:

I. معايير التخطئة:

1. عدم السماع: يعد من أهم معايير التخطئة إذ «يقصد بعدم سماع لفظة ما عدم ورودها عند العرب الفصحاء في عصر الاحتجاج .والمقصود "بالعرب الفصحاء" العرب الذين أخذت عنهم

[1] عماد نبيل كتوت، المرتقي للمدقق اللغوي، دط، دار المقاصد، 2017، ص10 .

[2]اوتوجسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، تر: عبد الرحمان محمد ايوب، دط، مكتبة الانجلو المصرية، مصر 1954، ص133.

اللغة وهم قبائل قيس وتميم وأسد ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، فلم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ،ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ،فلم تُؤخذ عن لخم وجذام جيران مصر والقبط ،ولا عن قضاعة وغسان وإياد جيران أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرية ولاعن تغلب لمجاورتهم اليونانيين...»[1]فأي لفظة لم تسمع عن العرب الفصحاء الذين يحتج بكلامهم تعتبر لفظة خاطئة، فقد حددت مجموعة من القبائل التي يحتج بها في تقعيد اللغة، و استثنيت أخرى. فاللغة العربية التي أخذت مدونة للعرب هي التي تم استقاؤها من العرب الذين عاشوا قبل منتصف القرن الثاني للهجرة في البوادي والصحراء فكلامهم يحتج به ويقاس عليه وفي هذا الصدد قال عبد العالي سالم مكرم:«...فليست كل القبائل على درجة واحدة من الفصاحة والبلاغة ،ومن هنا يجب التّحري في كل مسموع فإن كان من القبائل العربية الخالصة التي اعتصمت بالبادية ،وتحصنت بالصحراء من عاديات المدنية والحضارة واللكنة والعجمي أخذ بهذا المسموع ، ورفضه إذا كان من مصدر آخر غير هذا المصدر المذكور»[2].فوضع القواعد اللغوية يقوم على انتقاء كلام العرب ذي المستوى اللغوي الفصيح وهذا ما نلحظه في أخذ اللغة عن أعراب البوادي الفصحاء وعدم الأخذ من العرب المجاورين العجم ،و«لقد اتخذ المخطئون "عدم السماع " المعيار الأول في تخطيئاتهم ، فكثيرا ما كان يخطئ هؤلاء لفظة أو تركيبا بحجة أنه لم يسمع عن العرب. قال اليازجي، وهو يحرِّم استعمال الفعل "استلف" ولم يرد "استلف" في شيء من اللغة....وقال إبراهيم المنذر، وهو يحرِّم جمع "ريح" على "أرياح": "ولم يسمع" "أرياح" في كلام البلغاء»[3]. فعدم سماع لفظة ما أو تركيب عن العرب الفصحاء

[1] إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان 1983، ص33 .

[2] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنيين السابع والثامن من الهجرة، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1980،ص 330.

[3]إميل بديع عقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص34 _35 .

واستعمالها يعد خاطئًا عند المُخَطِّئِينَ وقد« اختلف اللغويون حول بعض الألفاظ التي سمعت عن العرب، فبعضهم يجيزها ،ولا يخطئ من يأخذ بها ،وبعضهم يرفضها لأنّها لم تسمع عن قبائل موثوق بفصاحتها،...ومن ذلك أن بعضهم يخطئ من يقول: "الحماس" بوزن سحاب ويرى أنه "الحماسة "ولكن الزبيدي في "التاج " يرى أن "الحماس "كلمة صحيحة، وقد تكلم بها بعض العرب»[1].

في حين أن هناك من يرى أن:«...هذا المعيار لا يمكن الاطمئنان إليه إذ أنّ في اتخاذه الكثير من المجازفة فهو يقتضي من يتّخذه أن يكون مطَّلِعًا على كل ما ورد عن العرب، وهذا شبه مستحيل.....وقد فات اليازجي أن الفعل "استلف" ورد في "أساس البلاغة" للزمخشري،...فالحكم على ورود لفظة في كلام العرب أمر يسير لا يتطلَّب إلاّ الرجوع إلى أحد المعاجم العربيَّة...»[2]يتضحلنا مما سبق أن معيار عدم السماع يعتبر من أولى المعايير التي اتخذها المخطئون في الحكم على لفظة معينة بالخطأ، وذلك بحجة عدم سماعها أو ورودها عن القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، غير أن هناك من يرى أن في اتخاذ هذا المعيار الكثير من المجازفة، وذلك لأن ما ورد عن العرب من ألفاظ وكلمات لا يعد ولا يحصى فما نطق به وتداوله العرب لا يمكن حصره، كما أنه لا يجب التَسرّع في الحكم على هذه الألفاظ بأنها خاطئة، فلا بد من التأكد منها أولا وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

[1] نعمة رحيم العزاوي، فصول في اللغة والنقد، ط1، المكتبة العصرية، بغداد، 2004، ص63 .

[2]إميل بديع يعقوب، المرجع السابق، ص35.

2.عدم القياس:

يعرَّف القياس بأنَّه: «...ردُّ الشيء إلى نظيره»[1]. بمعنى الحاق شيء بمثيله ، ويعرّف أيضا بأَّنّه: «محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحرف وترتيب كلماتها»[2].

أو بمفهوم آخر: «هو إلحاق مسألة ليس لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى»[3].

أي أن القياس هو حمل لفظة على لفظة أخرى بالاستناد على المقاييس النحوية والصرفية التي وضعها علماء اللغة والنحو، بحيث تكون الأولى وارد قياسها على لسان العرب وأما الأخرى فلم يرد ذكرها عند العرب، فيتم إلحاق حكم الأولى بالثانية لوجود شبه بينهما أو علة تربطهما. «وقد وقف ابن فارس موقفا متزمتا من القياس»[4]. إذ قال في ذلك: «ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأنَّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[5] فابن فارس في قوله هذا يرى بضرورة اتباع أقيسة العرب وعدم الخروج عنها لأن ذلك يؤدي إلى فساد اللغة، و«ولذلك أنكر جمع "حاجة" على "حوائج»[6].وأنكر أيضا «جمع "منارة" على "منائر"»[7] وذلك «بحجة الشذوذ عن القياس . ولكن العرب كانوا يعتبرون الكلمة مخالفة للفصاحة وإن كانت شاذَّة

---

[1] معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص770.

[2] جمال الدين ابن هشام الأنصاري، مغني البيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 174.

[3] محمد سمير نجيب اللَّبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1985، ص191.

[4] إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص36.

[5] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963، ص69 .

[6] إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، ط2،مطبعة الاجتهاد، بيروت،1927، ص3 .

[7] المرجع نفسه، ص13 .

في القياس والاستعمال معًا...»[1].فالملاحظ أن المخطئين قد منعوا استعمال بعض الكلمات بحجة عدم جريانها على القياس الذي عرف عن العرب «وإن كان الأخذ بالقياس أمرًا جائزًا وضروريًا في حالات كثيرة فإن من اللغويين المخطئين من بالغ في الاستناد إليه حتى إنه اعتبر أن ما خالف القياس خطأ، وأن ما وافقه صواب ، وأن ذلك مبدأ يطبَّق على أبناء هذا العصر مثلما يطبق على أبناء عصر الاحتجاج وأولهم عرب الجاهلية»[2] ومن هذا المنظور نرى أن اللغويين المخطّئين قد بالغوا في تخطئة بعض الألفاظ اللغوية بحجة أنّها مخالفة للقياس.

3.عدم ورود اللفظة في المعجم :

يُعَرَّفُ المُعْجَمُ بأَنَّهُ: «كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبًا خاصًا، إما على حروف الهجاء أو الموضوع...»[3].بمعنى أن المعجم هو كتاب يحتوي على مجموعة من المفردات اللغوية مرتبة ترتيبا خاصا إما على حروف الهجاء أو على حسب المعاني مقرونة بشرح هذه المفردات وتفسير دلالتها ، فهذا المعيار عدم ورود اللفظة في المعجم «...اتخذه بعضهم للحكم على خطأ لفظة ما. فإبراهيم اليازجي يمنع استعمال الفعل "بارَح" بحجَّة عدم ورود هذا الفعل في كلام العرب ولكن عمر بن الخطاب قال: "فما بارح الأرض حتى فعل الثلاث"، وجاء في لسان العرب:"فكانوا لا يبارحون من اشتراها" »[4].فهؤلاء المخطئون يحكمون على خطأ لفظة ما بحجة عدم ذكرها في المعجم، «وهكذا فإنه إن كنا نستطيع الاستناد إلى المعاجم العربية لإثبات صحة لفظة أو تركيب فإننا لا نستطيع الحكم على أن ما لم

[1] إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص37 .

[2] إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، ط3، ص5.

[3] أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، القاهرة، ط1، 1956، ص38.

[4] إميل بديع يعقوب، المرجع السابق، ص38 .

يرد فيها خطأ»[1] وقد وافق هذا الرأي الباحث عادل مصطفى بقوله «...لأن المعاجم لم تحط بكل ما قالته العرب»[2]. فالمعاجم اللغوية على اختلافها لا يمكنها حصر كل الألفاظ اللغوية التي وردت على ألسنة العرب.

4.رفض المولّد:

يراد باللفظ المولّد« ...اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية»[3] وقد عرّفه التهانوي بقوله: «هو لفظ استخرجه المولّدون من اللغة الأصلية مع شيء من التّصرف وليست مستعملا في كلام الأعراب...»[4] فالألفاظ المولّدة هو ما استعمل في اللغة بعد عصور الاحتجاج من ألفاظ عربية الأصل جارية على قياس كلام العرب، أما المولّدون فيقصد بهم: «هؤلاء الذين كانوا بعد عصر الاحتجاج باللغة، ممن نشأ في غير البادية، أو نشأ بالبادية ثم رحل إلى الحضر، واختلط بالأعاجم أو صاهر إليهم»[5]فهم جماعة من العرب إلا أن لسانهم قد لان لاختلاطهم بالعجم، أو تربوا عند غير العرب وسكنوا الحواضر فهم الذين نشأوا في البادية أو نشأوا فيها ثم رحلوا عنها إلى الحضر ففسدت ألسنتهم ولم يعد يحتج بها حيث «أن أكثر علماء اللغة لا يرى الأخذ بلغة المولّدينّ ،ويحكم باللحن على ما خالف منها قواعد الفصحى... فقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعبد الله بن شُبْرُمَةَ، لا يعتدُّون إلا بلغة طبقتين من الشعراء، وهم: الشعراء الجاهليون الذين لم يدركوا الإسلام كإمرئ القيس والنابغة الذبياني، والشعراء المخضرمون الذين عاشوا بين الجاهلية والإسلام ،كلبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت. أما الشعراء الاسلاميون

---

[1] إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 38.

[2] عادل مصطفى، مغالطات لغوية الطريق الثالث إلى فصحى جديدة ،دط ، مؤسسة هنداوي ، 2017 ، ص 138.

[3] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ص 1056 .

[4] محمد علي التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ،ص 1671.

[5] عبد الفتاح سليم ، المعيار في التخطئة والتصويب (دراسة تطبيقية)، ط1 ، دار المعارف ،1991، ص 112

ويقال لهم المتقدمون....لا يأخذون بلغتهم بل يخطئون ما جاء من شعرهم في ظاهره على خلاف قواعد الفصحى، فهناك من العلماء من يخطئ الفرزدق والكميت وذا الرمة»[1].فعلماء اللغة كانوا لا يعتمدون من الشعر إلا ما ثبت صحة نسبه إلى قائله وفصاحته، فاتفقوا على صحة الاحتجاج بشعر طبقة الجاهليين وطبقة الشعراء المخضرمين، أمَّا الطبقة الثالثة وهي طبقة الشعراء الإسلاميين فقد رفضوا الاحتجاج بما جاء من أشعارهم ،كأبي عمرو بن العلاء الذي يحكم على الفرزدق والكميت باللحن باعتبارهم من المولدين، «وكثيرا ما كان يمنع المخطئون استعمال لفظة بحجَّة عدم ورودها ،أو عدم مجيئها بالمعنى المستخدمة فيه في كلام العرب. ولهذا التخطي حُججه ،إذ لو أطلقنا استعمال "المولد" لفسدت العربية وتشعّبت إلى لهجات كما تشعّبت اللاتينية إلى لهجاتها الفرنسية ،والإسبانية ،والإيطالية....إلخ»[2] فالمخطئون يرفضون الألفاظ اللغوية التي استعملها المولدون على غير ما كانت شائعة عند العرب الفصحاء كونها جديدة وهم من أطلقها وأنَّ أي قبول لمثل هذه الألفاظ حتما يؤدي إلى فساد اللغة وفقدانها لخصوصيتها ، كما يؤدي إلى تشعبها إلى عدة لهجات مثل ما حدث للغة اللاتينية، وعليه يمكن القول أن المخطئين يرفضون كل تغيير يطرأ على اللغة العربية في ألفاظها ومعانيها، فهم يرفضون كل ما استحدثه المولدون وجاء على لسانهم ،لأن ألفاظهم لم تعرف عن العرب مسبقا ،ولبعدها عن الفصاحة.

II. معايير التصويب:

تعرف معايير التصويب بأنها معايير لغوية يستند إليها المصوبون لتأكيد صحة الاستعمالات اللغوية ورفض الخاطئة منها وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

[1] عبد الفتاح سليم ،المعيار في التخطئة والتصويب(دراسة تطبيقية) ،ص124 ،125.

[2] إميل بديع يعقوب ، معجم الخطأ والصواب في اللغة ،ص43 .

1.السماع:

يعد السماع من أهم المعايير المعتمدة في التصويب اللغوي إذ عرّفه السيوطي بأنّه: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ،فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب ، قبل بعثته وفي زمنه ،وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المُولّدين نظمًا ونثرا»[1].

فالسماع بهذا المفهوم هو الكلام العربي الفصيح المنقول من مصادر موثوقة والمتمثلة في : القرآن الكريم ،وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ،وكلام العرب الفصحاء بقسميه الشعر والنثر حتى ظهور المولّدين، فقد اعتمد علماء العربية في تقعيد لغتهم وتصحيح ألفاظها على هذه المصادر وفيما يلي عرض لها:

أ . القرآن الكريم بقراءته المتعددة:

يعرف بأنه: « ... كلام الله المعجز، المنزّل على خاتم الأنبياء والمرسلين ،بواسطة الأمين جبريل عليه السلام المكتوب في المصاحف ،المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد بتلاوته المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس»[2]، فالقرآن الكريم هو كتاب الله تعالى المنزل على سيد الخلق وأعلاهم شأنا ومنزلة محمد صلى الله عليه وسلم بلسان عربي مبين لقوله تعالى: ﴿كتابُ فُصلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَربيّا لقَوْم يَعْلَمُونَ﴾ سورة فصلت-3- ولدقة هذا الكتاب وأهميته «أجمع اللغويون على أن القرآن الكريم ذروة البلاغة والفصاحة العربيّة ، وعلى أنه الينبوع الأعظم والدليل الأقوم في استنباط قواعد اللغة والنحو وتقرير مسائلهما وخير ممثل للغة العربية المشتركة ولهذا فقد أجمعوا على صحة الاستشهاد بقراءاته المتباينة متواترها وآحادها وشاذها...»[3] فالقرآن الكريم هو أصل لكل علم من علوم العربية

[1] جلال الدين السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، ط2، دار البيروني، 2006، ص39 .

[2] محمد علي الصابوني، التبيان في علوم القرآن، ط3، دار إحسان للنشر والتوزيع، إيران، 2003، ص8.

[3] عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص56 .

فهو مورد كل باحث متلهف للتبحر في علوم شتى والغوص في أعماقها ،فقد اتخذ علماء اللغة والنحو قديما «....من القرآن الكريم وقراءته مصدرا من مصادر اللغة في التقعيد فأكثروا من الاستشهاد به فهذا، سيبويه بلغت شواهده القرآنية في الكتاب (373) شاهدا، وتجاوزت في (المقتضب) للمبرد (500) شاهد، فهم يستشهدون بالقرآن لإثبات حكم لغوي كما يستشهدون بالشعر»[1] بالإضافة إلى ذلك فقد «استعان سيبويه بالقراءات القرآنية النادرة والحروف المخالفة في بناء أصوله مثلما استعان بالقراءات المعروفة ،فمرة نجده يثبت بها قاعدة ، وأخرى يؤيد القاعدة بها ،وثالثة يقيس عليها، ورابعة يجعلها أصلا يخرج عليه بعض القراءات ،وخامسة يقوي بها شاهدا شعريا، وسادسة يحملها إلى بعض أقوال العرب، وسابعة يوردها مثلا في زحمة الأمثلة...»[2].

فالقرآن الكريم بقراءاته المتعددة يعتبر المصدر الأساسي أو المنبع الذي اعتمد عليه علماء اللغة في بناء القواعد اللغوية، والاستدلال به في تصحيح الألفاظ اللغوية فحضور الآية القرآنية في الذهن يمنع من الوقوع في الخطأ في الكلام. «... فالذي يحفظ قوله تعالى: "من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا" لا يمكن أن يخطئ فيكتب: "لأجل ذلك قرأت الكتاب"، لأن "من أجل" هو الكلام الصحيح»[3]فقد أقر العلماء اللغة في العصر الحديث بأن القرآن هو مرجع فصيح وحجة قاطعة يجب الاعتماد عليها وفي هذا «ذهب سعيد الأفغاني إلى أن القرآن هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسّند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، وأن

[1] أحمد عبد الله المغربي، معايير في اللغة العربية رؤية نقدية تأصيلية ،إدارة البحوث، 2015، ص32.

[2] محمد موسى السعيد جبارة، التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة، ص56 .

[3] نعمة رحيم العزاوي، فصول في اللغة والنقد، المكتبة العصرية، ط1، بغداد، 1425هـ-2004م ، ص58.

القراءات الشاذة يُحتَّج بها في اللغة والنحو، إذْ هي _على كل حال_ أقوى سنداً وأصحّ نقلا من كل ما احتجّ به العلماء من الكلام العربيّ غير القرآن....»[1]

فالقرآن الكريم بقراءاته المتعددة يعتبر من أعظم المصادر التي أقر علماء اللغة على الاحتجاج بها ،كما أنه من أبرز المعايير التي استند إليها المصوبون في تصحيح الألفاظ الخاطئة التي شاعت على ألسنة العامة .

ب. الحديث النبوي:

لقد فضل الله تعالى محمدًا صلى الله عليه وسلم على سائر البشر، واصطفاه لرسالته وجعله خاتم الأنبياء والرسل «....وكلامه صلى الله عليه وسلم بلغ ذروة الفصاحة وأنه من هذا الجانب في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم....»[2]

فالحديث النبوي يعد مصدرا مهما من مصادر النحو السماعية إذ فيه من الفصاحة والبيان ما يؤهله لأن يأتي بعد كلامه سبحانه وتعالى وقبل كلام العرب ، فقد اهتم النحويون واللغويون بكل ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقوال وأفعال ، فهي منبع استدلالاتهم ومرجع أحكامهم، فقد استشهدوا بكلام النبي صلى الله عليه وسلم لإثبات القواعد النحوية واللغوية، «ومع هذا كله فقد اختلف علماء العربية في حُجّيّة الحديث الشريف على قواعد النحو واللغة فمنهم من احتج به ومنهم من لم يحتج به»[3] فانقسموا بذلك إلى فريقين: «الفريق الأول: يرى إبعاد الحديث عن مجال الاحتجاج اللغوي فهو مثل القراءات القرآنية ؛ لكل منهما لغته الخاصة التي لا يصح القياس عليها فيما خالف قواعد اللغة المستنبطة بالاستقراء للشعر العربي، ويأتي في مقدمة هؤلاء : الأصمعي

[1] محمد موسى السعيد جبارة ،المرجع السابق ،ص56

[2] محمد موسى السعيد جبارة ، التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة ، ص 65 .

[3] أحمد عبد الله المغربي ، معايير التصويب في العربية (رؤية نقدية تأصيلية)، ص38 .

ابن السكيت، أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة والزبيدي وغيرهم....»[1]نرى أن هذا الفريق ذهب إلى منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في بناء القواعد اللغوية فهو مثل القراءات القرآنية لكل منهما لغته الخاصة به، كما أن الحديث النبوي الشريف في بعض الأحيان قد يكون مخالفا للقواعد اللغوية، فالدافع الرئيسي الذي دفع أصحاب هذا الفريق إلى رفض الاستدلال به هو وجود أحاديث رويت بالمعنى يحتمل فيها وقوع الرواة الذين تناقلوها بينهم في اللحن.أما «الفريق الثاني: وهو الذين أخذوا بالحديث مطلقًا حُجّة في اللغة ،فلم يفرقوا بين حديث وحديث ، سواء منه ما ثبت مجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم يثبت وما قاله صحابي أو تابعي وسواء أطال الحديث أم قصر، إلى غير ذلك ، ومن أشهر هؤلاء: البَطَلْيَوسِيّ، ابن الطَّرَاوة، السُّهَيْلِيِّ، ابن خروف، ابن مالك، ورضي الدين الحنبلي وغيرهم...»[2].

فهذا الفريق نقيض للفريق الأول، إذ ذهب إلى الأخذ بالحديث النبوي الشريف كحجة لإثبات القواعد النحوية، فلم يفرقوا بين حديث وآخر وبين ما كان من لفظ وما كان من لفظ صحابته، إذ أن هذا الفريق لم يعط أهميته لقائل الحديث إذ دعا إلى الاستشهاد به دون تفريق بين بعضه البعض.

على ضوء ما سبق يتضح لنا أن الحديث النبوي الشريف من أبرز معايير التصويب اللغوي بعد القرآن الكريم، فهو ثاني مصدر استدل به علماء اللغة والنحو في بناء قواعد اللغة وتصويب ألفاظها غير أن الأخذ به كان موضع خلاف بين العلماء فمنهم من رفض الاستشهاد به بحجة أن هناك من الأحاديث ما روي بالمعنى كما أن أغلب رواتها كانوا من العجم في حين ذهب آخرون إلى الأخذ به والاعتماد عليه في إثبات القواعد النحوية.

[1] عبد الفتاح سليم، المعيار في التخطئة والتصويب (دراسة تطبيقية)ص91 .

[2] المرجع نفسه، ص96 .

ج. كلام العرب:

يقصد بكلام العرب: «....الشعر والنثر القديمين اللذين ضمتهما الدواوين وكتب الأدب....»[1] فهو كل ما سمع عن العرب من أشعار وأمثال وما جرى في مخاطبتهم ونظرا لأهمية كلام العرب اتخذه علماء اللغة كحجة في بناء الكثير من القواعد اللغوية والنحوية «...فيحتج منه بما ثبت عن العرب قبل بعثة النبيّ _صلى الله عليه وسلم _وفي زمنه وبعده، (أي: العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم) إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين سواء أكان نظمًا أو نثرًا، عن مسلم أو كافر، والاعتماد _في ذلك _على رواه الثقات عن العرب بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم»[2].فكلام العرب شعرًا أو نثرًا يعتبر المصدر الثالث بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في الاحتجاج، وكلام العرب المستشهد به هو كلام القبائل العربية الموثوق بفصاحتها في زمن الجاهلية والإسلام إلى أن فسدت الألسنة إثر اختلاط العرب بالأعاجم.

- الشعر العربي:

لقد تميز العرب منذ الجاهلية بنظمهم لعدة قصائد في شكل أبيات محددة بوزن وقافية ذات معنى وهذا ما يسمى بالشعر العربي إذ عرّفه قدامى بن جعفر بقوله: «....أنّه قول موزون مقفى يدل على معنى...»[3]وقال أيضا ابن عبد ربّه في الشعر «...إذ كان الشعر ديوان خاص العرب والمنظوم من كلامها، والمقيد لأيامها، والشاهد على حكّامها، حتى لقد بلغ من كلف العرب به، وتفضيلها له، أن عمدت إلى سبع قصائد تخَيّرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القباطي

[1] نعمة رحيم العزاوي، فصول في اللغة والنقد، ص59.

[2] محمد موسى السعيد جبارة، ، التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة ص75 .

[3] قدامة بن جعفر، نقد الشعر، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دس ص53.

المدرجة وعلقتها بين أستار الكعبة...»[1]فالشعر هو الكلام العربي الذي تميز بالوزن والقافية وهو وسيلة استخدمها الشعراء للتعبير عما يختلج في أنفسهم من مشاعر وأفكار وأحاسيس كما يعتبر صورة تعكس مظاهر البيئة التي نشأ فيها أصحابه في كثير من جوانبها. «ولقد عني علماء العرب عناية كبيرة بالشعر العربي إلى جانب عنايتهم بالقرآن الكريم، وأخذوا منه مادة رئيسية في بناء الكثير من القواعد وإصدار الأحكام»[2] فالشعر يعتبر كحجة يعتمد عليها في بناء القواعد اللغوية كما يستشهد بالشعر في المناظرات وهذا ما نلمحه في «استشهاد ابن عباس رضي الله عنه بالشعر في مناظرته لنافع بن الأزرق»[3].

كما يعتبر الشعر العربي مصدرا من مصادر التصحيح والتصويب اللغوي، ومن أبرز من اعتمد عليه في تصحيح بعض الألفاظ اللغوية نجد الكسائي وذلك في قوله: «وتقول: مشيت حتى أعْيَيْت، بالألف ولا تَقُولُ: عَييتُ، إنما يقال في الأمر الذي ينسدُّ عليك، فيقال: فلانٌ عَيِيٌّ بأمره، من العِيّ، قال الشاعر:

تَزَحْزَحِي عَنِّى يا برذَوْنَهْ

إن البَرَاذِينَ إذا جَرَيْنَهْ

مَعَ العِتاقِ سَاعَةً أعَيينَهْ»[4]. فالشعر العربي يعد كمعيار أساسي يعتمد عليه المصوبون في تصويبهم للألفاظ اللغوية الخاطئة فهو حجة يعتمد عليها في إصدار الأحكام على الألفاظ والأساليب.

---

[1] عبد ربه الاندلسي، العقد الفريد، تح: مفيد محمد قميحة، ج6، دار الكتب العلمية، ط1، 1983، ص118 .

[2] نهاد حسوني صالح، جهود ابن الحنبلي اللغوية مع تحقيق كتاب عقد الخلاص في نقد كلام الخواص، ط1، مؤسسة الرسالة، 1987، ص112.

[3] أحمد عبد الله المغربي، معايير التصويب في العربية، ص46 .

[4] أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص128 .

- النثر:

يتميز النثر عن الشعر بأنه كلام غير مقيد بوزن قافية، وتتمثل شواهده في: «نوعين من المادة اللغوية: أحدهما: ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة، وهذا يعد من آداب العرب الهامة ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه. وآخرهما: ما نقل عن بعض الأعراب ومن يستشهد بكلامهم في حديثهم العادي، دون أن يتحقق له من التأنق والذيوع مثل ما تحقق للأول.....»[1].

ومن أهم العلماء الذين اعتمدوا على هذا الضابط أو المعيار نجد ابن قتيبة وذلك في تصحيحه قول العامة الحشمة بمعنى الاستحياء ولكن الصواب أن تقال بمعنى الغضب و قد اعتمد ابن قتيبة في تأكيد صحة كلامه على أقوال العرب الفصحاء يقول: «ومن ذلك "الحِشْمَة" يضعها الناس موضع الاستحياء، قال الأصمعي: وليس كذلك إنما هي بمعنى الغضب، وحكى عن بعض فصحاء العرب [أنه قال]: "إن ذلك لممَّا يُحْشِمُ بني فلان" أي يغضبهم»[2]، فكلام العرب بشعره ونثره يعد من أهم المصادر المعتمد عليها في التصويب اللغوي وله أهمية كبيرة على الفرد إذ: «....يصفي السليقة اللغوية، ويقوم اللسان ويرسخ في النفس _على نحو عفوي_ ، أنظمة اللغة وقوانينها ...»[3].فكلام العرب هو ثالث معيار من معايير التصويب اللغوي بعد كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ له دور كبير في تقويم اللغة وتعديلها وذلك بالاستناد عليه للحكم على ألفاظها بالصواب.

---

[1] أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط 6، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص50.

[2] أبو محمد عبد الله بن مسلم، بن قتيبة، أدب الكاتب، دط، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، 1987، ص25 .

[3] نعمة رحيم العزاوي، فصول اللغة والنقد، ص59 .

2. الشيوع والاستعمال:

يعتبر الشيوع من أهم معايير التصويب اللغوي التي اعتمد عليها علماء العربية في تصويب الألفاظ اللغوية، والملاحظ في هذا المعيار ان المواقف اتجاهه تعددت في الأخذ به بين مجيز و رافض ومن وقف موقفا وسطا إذ «يرى مجوزوا الاتخاذ بمعيار الشيوع في عملية التصويب اللغوي أن الذي يؤسس لهذا المعيار هو انتشار الاستعمالات على ألسنة العامة ... ثم إن كثيرا من الاستعمالات اكتسبت حق إدراجها في المعاجم مع شيوعها على الألسنة...وقد أعلى بعض اللغويون منزلة معيار الشيوع حتى انتشر عند بعضهم مفهوم (خطأ مشهور خير من صواب مهجور)...»[1].فمجوزوا الأخذ بمعيار الشيوع رأوا بأن هذا المعيار ينطلق من مرتكز أساسي ألا وهو الانتشار الواسع للألفاظ اللغوية، على ألسنة العامة وهذا الانتشار أكسبها مكانة مرموقة في المعاجم فقد أعلى اللغويون منزلة هذا المعيار واعتمدوا عليه في تقعيد اللغة، في حين هناك من منعه وهذا ما نلمحه في بعض كتب التصحيح اللغوي إذ «وقفت إزاء معيار الشيوع موقف المنع، ورأت أن الصواب ولو كان مهجورا خير من الخطأ ولو كان مشهورا، ورأى بعض مؤلفوهذه الكتب أن هذا المعيار فاسد وأنه لا يستند على أسس علمية إذ لا توجد معايير واضحة له ثم الألفاظ المعتمدة في ظل هذا المعيار لا تخضع لضوابط تتحكم فيها وأيضا عدم وجود معايير واضحة لدرجة الشيوع....»[2].يذهب هذا الموقف إلى رفض الأخذ بمعيار الشيوع ورأى بأن الصواب حتى لو كان مهجورا غير منتشر بين الألسنة يبقى صحيحا صائبا والخطأ حتى لو كان مشهورا منتشرا بكثرة على ألسنة الناس يبقى خاطئا كما أن السبب الرئيسي في رفضهم لهذا المعيار أنه لا يقوم على أسس ومرتكزات علمية ،لأن يكون معيارا يعتمد عليه في عملية التصويب اللغوي، بالإضافة إلى

[1] العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص250 .

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هذين الفريقين «توجد فئة تقف موقفا وسطا تجاه الأخذ بمعيار الشيوع، إذ لم تنكر أهمية الأخذ به، كما لم تدع لإطلاقه، فمثلا إميل بديع يعقوب رأى الأخذ بالشائع من المولد شرط اقراره من قبل احد المجامع للاستعمال....وأيضا أن يكون قائما على أصل عربي في الاشتقاق أو التعبير او الذوق، ثم عدم مخالفة القياس وأن تدعوا الضرورة كما دعت إلى شيوع المصطلحات العلمية، وأيضا لا يكون في الفصيح ما يؤدي وظيفة هذه الألفاظ الشائعة»[1] فهذا الفريق اتّخذ موقفا وسط بين الرفض والأخذ بمعيار الشيوع إذ أنه لم يرفض الأخذ به رفضا قاطعا كما أنه لا يقر بالأخذ به ، إلا أنه وضع مجموعة محددة من الأسس لا بد أن تتوفر حتى يصح الأخذ به وتتمثل في انتقاء الألفاظ اللغوية العربية الفصيحة والشائعة فكلما كانت الألفاظ مستعملة ومتداولة بكثرة كانت أصلح للأخذ بها في اللغة مع شروط الإقرار بها من قبل المجامع اللغوية.

3.التضمين:

لقد تعددت تعاريف التضمين بتعدد علوم العربية فالتضمين في علم البديع مثلا هو: «...أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثًا أو حكمةً أو مثلاً أو شطرًا أو بيتا من شعْرِ غيره بلفظِهِ ومعناه»[2]فالتضمين هو استعارة الشاعر أو الناثر شيئا من كلام غيره يوافق موضوعه وذلك بغرض تدعيم كلامه فقد يستعين بحديث أو حكمة أو مثل كشاهد على كلامه كما عرفه التهانوي قائلا بأنه: «....ايقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ويكون في الحروف والأفعال، وذلك بأن تضمن حرف معنى حرف أو فعل معنى فعل آخر، ويكون في معنى الفعلين معا وذلك بأن يأتي الفعل متعديا بحرف ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إلى تأويله أو تأويل الحرف ليصح التعدي

[1] العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص251.

[2] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص544 .

به والأول تضمين الفعل والثاني تضمين الحرف...»[1] بمعنى أن التضمين هو إعطاء شيء معنى آخر لحمله معناه وقد يكون في الحروف والأفعال ، بحيث يكون بإطلاق حكم لفظة أخرى لحملها نفس المعنى في السياق أو الكلام ،فإذا كان فعل بمعنى فعل آخر وكان أحد الفعلين يتعدى بحرف والفعل الآخر يتعدى بحرف فإننا نضع أحد الحرفين موقع الآخر وذلك لأن الفعلين يحملان نفس المعنى فإذا كان الفعل لازما ،يصبح بالتضمين متعديا وإن كان متعديا بالمفعول به فإنه يتعدى بالتضمين لأكثر وأمثلته كثيرة في القرآن الكريم ومنها قوله تعالى: «"ولا تَأْكُلوا أمْوالَهُمْ إلى أمْوَالِكُمْ"[2]، فتأكلوا بمعنى تضيفوا، فلا تأكلوا في هذه الآية بمعنى لا تضيقوا أولا تضموا فقد ضمن الفعل (تأكلوا) معنى (تضموا) فجعل الفعل (تأكلوا) يتعدى بحرف الجر (إلى) كأنه (تأكلوا)»[3] ويعتبر «التضمين من معايير التصويب اللغوي، وقد أجازه اللغويون شرط أن تحقق المناسبة بين الفعلين وأن توجد القرينة ثم أن يلائم الذوق العربي...»[4] فالتضمين يعد من أهم المسائل التي شغلت اللغويين ولفتت انتباههم فقد سعوا إلى البحث فيها وتحقيقها فمنهم من ذهب إلى منع التضمين ، ومنهم من ذهب إلى إقراره في الدرس النحوي والاعتماد عليه في التصحيح اللغوي وفق شروط مضبوطة والمتمثلة في : إلزامية المناسبة بين الفعلين مع وجود قرينة تجمعهما ، وبواسطتها يؤمن من اللبس مع موافقة التضمين للذوق العربي .

III. أهم المؤلفات في التصويب اللغوي:

بعد شيوعاللحن وانتشاره على ألسنة العرب والأعاجم شعر علماء اللغة بهذا الخطر الذي أصبح يهدد اللغة فقد «ظهرت لغة تخلصت من الإعراب وخالفت العربية الفصحى في كثير من

---

[1] محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص469 .

[2] سورة النساء،_ 2_ .

[3] العربي دين ، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص249 .

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

المفردات وفي طريقة تأليف العبارات...وسميت تلك اللغة العامية، لجريانها على ألسنة العامة من الناس، وأراد اللغويون أن يجنبوا الفصحى شر هذه اللغة، فألفوا الكتب التي تبين أخطاءها وتنبه على وجوه الصواب فيها، ولكن العامية مضت في طريقها.... حتى تغلبت على ألسنة الخاصة من الناس والعلماء، فألفت الكتب أيضا في لحن الخواص، ثم شملت العامية كل لسان فلم يبق كبير فرق بين ألسنة الخواص والعلوم...فكانت الكتب اللغوية تتناول لحن الفئتين بدون تفرقة.....»[1]وفي هذا الصدد يتفق معظم الدارسين والباحثين على أن الكسائي هو أول من ألف في لحن العامة وذلك في كتابه ما تلحن فيه العوام لتتوالى بعد ذلك مجموعة من المؤلفات محاولة التصدي لظاهرة اللحن إذ لا يكاد يمضي عقد من الزمن إلا ونجد فيه كتابا ينبه على أغلاط وأخطاء العامة.

وقد جمع اميل بديع يعقوب المؤلفات المهتمة بالتصويب وعرضها كالتالي:

1. «ما تلحن فيه العوام، للكسائي (189هـ-805م).
2. ما يلحن فيه العامة، لأبي زكريا الفراء (207هـ-822م).
3. ما يلحن فيه العامة، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ-824م) .
4. ما يلحن فيه العامة، للأصمعي (216هـ-831م) .
5. لحن العوام لأبي الزبيدي (ت 379هـ-990م)»[2]

وقد مضى التصنيف في التصويب على هذا النوع من التتابع والاستمرار خاصة عندما تسرب اللحن إلى أفواه الخاصة فحاول المحافظون على اللغة تسجيل ما وقعت فيه الطبقة الخاصة من أخطاء وانحرافات والإشارة إلى موضع الصواب فيه وقد ذكر منها محمد ضاري حمادي ما يلي:

1. «أبو هلال العسكري (بعد 395هـ/1005م) في (لحن الخاصة)

[1] حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط1، القاهرة، دت، ص96 .

[2] إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص25، 26 .

2. الحريري (516هـ/1123م) في درة الغواص في أوهام الخواص
3. ابن الحنبلي (971هـ/1564م) في (عقد الخلاص في نقد كلام الخواص وكتابه (سهم الألحاظ في وهم الألفاظ)»[1].

وقد ظهرت مؤلفات أخرى كثيرة في العصر الحديث، اهتمت بتتبع أخطاء الكتاب والعامة وقد بيّن أصحابها الصحيح الفصيح ومن أبرز هذه المؤلفات:

1. «"دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة" لمعروف الرصافي.
2. " أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة" لعبد العزيز مطر.
3. "إصلاح الفاسد من لغة الجرائد" لمحمد سليم الجندي.
4. معجم الصواب والخطأ لإميل بديع يعقوب.
5. معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر»[2].

هذه هي أبرز الكتب التي ألفت في لحن العوام والخواص قديما وحديثا إذ جمع فيها العلماء ما وقع في اللغة العربية من لحن في كلماتها وعباراتها وتراكيبها محاولين إبراز الخطأ والصواب وذلك بدافع الحفاظ عليها من كل هجين والسعي إلى خدمتها وصيانتها من اللحن والخطأ وإعادة هؤلاء المنحرفين عن الفصحى إلى اللغة الفصيحة السليمة.

IV. أهمية التصويب اللغوي:

تميز العرب في الجاهلية بالسليقة اللغوية وفصاحة اللّسان ولكن بمجيء الإسلام واختلاط العرب بالأعاجم ظهر ما يعرف بظاهرة اللحن ، إذ مست هذه الظاهرة اللغة العربية في جميع جوانبها وهذا ما دفع بالعلماء النهوض بحركة التصحيح أو التصويب اللغوي وذلك بتسجيل الخطأ وتثبيت

[1] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، دار الرشيد، دط، دت، ص 22.21.20.
[2] مبدوعة كريمة، النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي، ص118 .

وجه الصواب ،وتكمن أهمية التصويب اللغوي في «محاربة اللحن ومحاصرة صور الانحراف اللغوي والمحافظة على سلامة اللغة من التغيير»[1].فالتصويب اللغوي هو عملية يسعى من خلالها المصوب إلى الإحاطة بكل الانحرافات المتعلقة بالاستعمال اللغوي وذلك بهدف تحقيق السلامة اللغوية وصيانة اللغة من الفساد وكذا «يفرض رقابة مستمرة على استعمالات اللغة المختلفة، وذلك في كل خطأ أو خلل يتسرب إليها، حتى و لو كان في اشتقاقها أو تركيبها، أو عدول بها إلى موضع غير موضعها الصحيح فهو بمثابة الرقيب على الاستعمال اللغوي فهو ينبه إلى الخطأ وموضعه والاهتداء به إلى الوجه الصحيح...»[2]. فالهدف الأسمى للتصويب اللغوي هو تقويم اللسان العربي وصيانته من الوقوع في الزلل والخطأ كما تهدف عملية التصويب اللغوي «...إلى تقويم عملية التواصلية عند حدوث أي خلل فيها... بتتبع الخطأ ومحاولة حصر نطاقه بالبحث عن السبل الكفيلة لضمان السلامة اللغوية»[3].فالتصويب اللغوي يهدف إلى الحفاظ على هوية اللغة العربية الفصحى فبصيانة الفرد من الخطأ يؤدي ذلك إلى صيانة هوية الأمة.

[1]طواولة عثمان، القراءات القرآنية وأثرها في التصحيح اللغوي، دراسة في معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر نموذجا، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، أحمد بن بلة، الجزائر، 2018-2019، ص139.

[2]مبدوعة كريمة، النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي، ص116.

[3] العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص18.

الفصل الثاني

التصويبات اللغوية الواردة في سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي

أولا: التعريف بابن الحنبلي:

1. اسمه ونسبه:

يعد ابن الحنبلي من أبرز روّاد حركة التصحيح اللغوي ، والملاحظ أن سيرته الذاتية قد ذكرت في عدة كتب كما سلف عرف بالحنبلي لكن اسمه الكامل هو «محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي رضي الدين ابن الحنبلي يتصل نسبه بابن الشحنة ...» [1] فهذا هو الاسم الكامل لابن الحنبلي كما ذكره الزركلي في كتابه الأعلام .

2. ولادته ووفاته:

لم تذكر المصادر التاريخ الكامل لولادته سوى أنه «ولد بحلب سنة 908 هـ ، من أسرة علمية مشهورة بالعلم والفضل والدّين فوالدُهُ عالم، وعمُّه عالم، وابنُعمِّهِ عالم، وأخوه عالم، ووالدُهُ سِبْطُ عالم حلب الشهباءِ و فقيهِها في عصره : قاضي القُضَاة أَثيرِ الدين بن الشِّحْنَة الحلبي » [2]هذا عن حياته أما وفاته فقد ذكرت المراجع أنه : «توفي يوم الأربعاء خامس جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين وتسعمائة ودفن بمقابر الصالحين بالقرب من قبر الشيخ الزاهد محمد الخاتوني بين قبريهما نحو عشرة أذرع ،وورد الخبر بموته إلى دمشق في آخر جمادى المذكور » [3] ومن هنا يمكن القول أن مكان ولادة ابن الحنبلي هو نفس مكان الوفاة .

---

[1] خير الدين الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، ج 5 ط 15 ، دار العلم للملايين ، بيروت _ لبنان ، 2002،ص 302 .

[2] رضي الدين ابن الحنبلي ،قفو الأثر في صفو علوم الأثر ،دط ،المطبوعات الإسلامية بحلب ،1408 هـ ، ص9.

[3] نجم الدين محمد بن محمد الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج3 ،ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، 1997 ، ص 39 .

3 . شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ ابن الحنبلي على يد علماء أفاضل إذ أخذ عنه جملة من العلوم والفنون فكان من «... أبرز شيوخه: العلامة الشيخُ أحمد بن الحسين الباكزيّ الحنفي، أخذ عنه علوم القرآن، والشهابُ أحمد الهندي نزيلُ حلب، قرأ عليه ((المُطَوَّل)) في البلاغة و ((حواشيه)) للشريف الجُرْجَاني ، والمحَدَّث الضليعُ محمد بن شعبان الدَّيْرُوطي ، قرأ عليه ((شرح النخبة)) للحافظ بن حجر ... ومن شيوخه البارزين : العلامةُ محمد الخناجري ، قرأ عليه ((نزهة الألباب في علم الحساب))للمكناسي ،وموسى بن الحسين الرَّسُولي ، قرأ عليه علم البلاغة ، ووليُّ الدين الشِّرْوَاني ، قرأ عليه مَتْنُ ((الجَغْمِيني)) في علم الهيئة ،والبرهانُ إبراهيمُ العبادي ، قرأ عليه عِدَّة فنون وعليُّ بن محمد الحَصْكَفِي المَوْصلي ، أخذ عنه القواعد الصَّرفِيَّة والنَّحْوِيَّة والعَروضية ، والمنطقية ... وموسى بن الحسن الكردي ، قرأ عليه علم البلاغة وعبدُ الرحمان بن فخر النساء ، قرأ عليه الفقه والصرف » [1]

فهؤلاء هم أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم مختلف العلوم من بلاغة وحديث وفقه وصرف ونحو ... الخ ومثلما كان ابن الحنبلي له شيوخا تتلمذ على يدهم، فهو الآخر كان شيخا للكثير من التلاميذ «...كشيخ الإسلام محمود البيلوني والشمس بن المنقار وأخذ عنه جماعات منهم العلامة أحمد بن المنلا والقاضي محب الدّين ...» [2] فهؤلاء هم الشيوخ الذين تتلمذوا على يد ابن الحنبلي وانتفعوا منه وأخذوا عنه مختلف أصناف العلوم والمعرفة .

[1] رضي الدين ابن الحنبلي ، قفو الأثر في صفو علوم الأثر ، ص 9 .

[2] عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج 8 ، ط2، دار المسيرة ، بيروت ، 1979م ص 365 .

4 . صفاته وآثاره:

أ. صفاته:

لقد كان لابن الحنبلي مكانة علمية بارزة ومرموقة في عصره « فقد تفنن هذا العالم في تحصيل جملة من العلوم وإتقان معرفتها حتى غدا عالم حلب الشهباء غير مدافع وإمامًا ومرجعا في علوم عصره ، كما يبدو ذلك من تنوع كتبه وتآليفه التي صنَّفها ، ودخل دمشق فانتفع به جماعةٌ من علمائها وأخذوا عنه وألف في علوم شَتَّى ونظم الشعر، فألف في التفسير والتجويد والحديث ... واللغة والنحو والصرف ...وغيرها ، كما ستقف عليه في أسماء مؤلفاته التي تجاوزت 70 مؤلفا ، وبعضها رسائل لطيفة ليست بالمجلَّدات ، ولكنها نفيسةٌ في بابها... وذلك عنوان مقدرته العلمية ومواهبه الذَّكيَة الزَكِيَة»[1]هذه هي أهم العلوم والفنون التي أتقنها ابن الحنبلي فقد كان عالما لغويا ، وفقيها بارعا في علوم اللغة وآدابها ،كما عرف بنظمه للشعر إذ «له شعر كثير لكنه يجمع بين الجيد والرديء لأنه من شعر العلماء...لقد وفاه الحق صاحب إعلام النبلاء عندما قال : ((لعمري إنّه لم يوفه ما يستحقه من الترجمة بالنظر لما تبين لي من جلالة فضله ، وغزارة علمه ، وكثرة مؤلفاته ، التي تدل على عظيم فضله ، وإنّه كان في عصره عالم الشهباء بلا مدافع والمشار إليه فيها)). الحق أن وصف الشهابي له ينطبق على شخصيته من غير شك وحين تمر على مؤلفاته ستجد شخصيته متميزة بصفات علمية قلما تميز بها غيره من علماء العربية ...»[2]فبفضل ما تميز به ابن الحنبلي من علم ومعرفة وأخلاق ،استطاع أن يحقق شهرة لا نظير لها ،مستحوذا بذلك على مكانة عالية ومرموقة بين علماء عصره .

[1]رضي الدين ابن الحنبلي ، قفو الأثر في صفو علوم الأثر ، ص 9 ، 10 .

[2]نهاد حسوني صالح ، جهود ابن الحنبلي اللغوية مع تحقيق كتابه عقد الخلاص في نقد كلام الخواص ، ص 25 .

ب. آثاره:

ترك ابن الحنبلي آثارا جليلة في مختلف العلوم والفنون ، وقد تم ذكر مؤلفاته في كتب التراجم مثلما نجد ذلك في الأعلام إذ أحصاها الزركلي بقوله : « له نيف وخمسون مصنفا ، منها ((الزبد والضرب في تاريخ حلب -خ)) رسالة ، ((ودر الحبب في تاريخ أعيان حلب -ط)) و ((المصابيح -خ)) في الحساب ، ...و ((الدرر الساطعة -خ)) في الطب ...((الحدائق الأنسية -خ)) في العروض و((رفع الحجاب عن قواعد الحساب -خ)) ...و((قفو الأثر في صفو علوم الأثر-ط)) في مصطلح الحديث ، و ((الفوائد السرية في شرح الجزرية -خ)) تجويد ،و ((الحدائق أحداق الأزهار-خ)) و((شقائق الأكم بدقائق الحكم -خ)) و((تروية الظامي في تبرئة الجامي-خ)) و((بحر العوام فيما أصاب فيه من العوام -ط)) »[1]وله مؤلفات أخرى ذكرها عمر رضا كحاله في معجم المؤلفين وهي : « أنموذج العلوم لذوي البصائر والفهوم ، حاشية على شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية في فروع الفقه الحنفي ، حاشية على شرح تصريف العزي للتفتازاني ، موارد الصفا وفوائد الشفا في الحديث ...» [2] تميز ابن الحنبلي بثقافته الواسعة وخير دليل على ذلك غزارة مؤلفاته في شتى فروع المعرفة وقد أشرنا هنا لبعض منها لأن المقام لم يسعنا لذكرها كلها .

ثانيا: التعريف بكتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ

يعد ابن الحنبلي من أبرز علماء اللغة الذين ألفوا في مجال التصويب اللغوي إذ سعى إلى تأليف مجموعة من الكتب في هذا المجال ومن أهمها: عقد الخلاص في نقد كلام الخواص وبحر العوّام فيما أصاب فيه العوام، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ وهذا تعريف بهذا الأخير:

---

[1] خير الدين الزركلي، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) ، ص 302-303 .

[2] عمر رضا كحاله، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، ج 8 ، مطبعة الترقى بدمشق ، 1958 م، ص 223.

1)البطاقة الفنية للكتاب:

عنوان الكتاب: سهم الألحاظ في وهم الألفاظ.

المؤلف: رضي الدين ابن الحنبلي (ت 971 هـ) .

المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن.

الطبعة: الثانية، 1405 هـ /1985 م.

دار النشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

بلد النشر: بيروت –لبنان.

عدد الصفحات: 80 صفحة.

2) وصف المدونة:

يعتبر كتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي من أبرز مؤلفاته التي ظهرت فيها براعته في مجال التصويب اللغوي ، وهو كتاب من الحجم الصغير يحتوي على ثمانين صفحة (80صفحة) وأوراقه ذات لون أبيض وقد حققه الدكتور حاتم صالح الضامن حيث قال فيه : «... حققت كتاب (سهم الألحاظ في وهم الألفاظ) لابن الحنبلي عام 1984 ، ثم أعيد طبعه ببيروت عام 1985 »[1] وبحثنا هذا يتعرض بالدراسة لهذا الكتاب في طبعته الثانية الصادرة عن مؤسسة الرسالة .

3)عرض مضمون الكتاب:

احتوى كتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي على مقدمة لمحققه الدكتور حاتم صالح الضامن ، أشار فيها إلى سبب اختياره لدراسة وتحقيق هذا الكتاب وذلك راجع لعدم دراسته من قبل وعدم أخذه لمكانة بين كتب التصحيح اللغوي ، وبعد هذه المقدمة نجد أن المحقق عرّف بالمؤلف

[1] حاتم صالح الضامن، نصوص محققة في اللغة والنحو، دط ، جامعة بغداد ، 1991 م ، ص 569 .

والكتاب ، ثم أورد بعد ذلك صفحتين من مخطوطة الكتاب وهما الصفحة الأولى والأخيرة ، ثم نجد مقدمة المؤلف والتي ابتدأ فيها بالثناء وحمد الله تعالى ليباشر الحديث عن كتابه الذي قال عنه أنه ذيل لكتاب درة الغواص للحريري ، ثم تطرق مباشرة إلى عرض الألفاظ التي تخطئ العامة في ضبطها أو في ضبط معناها ، وأحصى منها 133 لفظة ولم يرتبها على حروف الهجاء ، وكان يذكر اللفظة كما تنطق عند العامة أولا ثم يشير إلى صوابها ذاكرا الكتب التي اعتمد عليها في التصحيح ، ثم في الأخير ختم المؤلف كتابه بخاتمة أتبعها بفهرس للمصادر والمراجع ثم فهرس للألفاظ التي قام بتصحيحها .

4)المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف:

لا يمكن لأي مؤلف مقبل على تأليف كتاب ما أن يبدأ من فراغ إذ لابد أن يستند على مجموعة من المصادر والمراجع التي تخدم موضوعه الذي يريد أن يكتب فيه ومن ثمة يمكن القول أن لكل كتاب مرجعيته الخاصة به، فالمصادر والمراجع المعتمدة في هذه المدونة تنوعت بين معاجم ودواوين شعرية، فقد كان المؤلف يسعى لتوضيح رأيه وتدعيمه بناء على ما جاء فيها، فأول ما يستوقف المتصفح "لكتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ" كثرة الكتب التي استعان بها مؤلفه في تأكيد صحة كلامه فذلك يدل على اطلاعه الواسع على مختلف العلوم وإحاطته بكل ما يدور في الساحة العلمية أنداك حيث استقى مادة كتابه من كتب متنوعة، ومتفرقة بين كتب النحو والبلاغة والشعر وغيرها وذلك ما أكسب الكتاب مادة علمية غزيرة، إذ بلغ عددها 144 كتابا مرتبا إياها ترتيبا معجميا بادئا في ذلك بعنوان الكتاب ثم اسم مؤلفه وباقي المعلومات المتعلقة بالكتاب.

5)الرأي الشخصي:

بعد معاينتنا للكتاب اتضح لنا أنه يعد مرجعا مهما في مجال التصويب اللغوي ، و لابد من الاطلاع عليه لمعرفة الاستعمالات اللغوية الصائبة من الخاطئة وعلى الرغم مما يحمله هذا

الكتاب من أهمية إلا أنه لم يخلو من بعض العيوب ، كخلوه من الفهارس المختلفة إذ اكتفى مؤلفه فقط بوضع فهرس للمصادر والمراجع وفهرس للألفاظ التي كانت عينة للدراسة ، كما لاحظنا بعد قراءتنا لمقدمة الكتاب أنها جاءت مختلفة عن مقدمات الكتب الأخرى ، إذ لم تكن مطابقة مع مضمونه ولم يشر فيها إلى أهم النقاط التي ينبغي أن تكون فيها كغايته من تأليف هذا الكتاب أو الدافع الذي دفعه إلى معالجة قضية التصويب اللغوي . كما لاحظنا في خاتمته أنها لم تتضمن أهم الأمور التي ينبغي أن تكون فيها، إذ لم يشر إلى أهم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير ما يجب الانتباه إليه أن هذا الكتاب قد ساهم مساهمة جدية في خدمة اللغة من خلال إصلاح ما أفسدته العامة في كلامها.

ثالثا: التصويبات اللغوية في سهم الألحاظ في وهم الألفاظ

يعتبر كتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ من أبرز كتب ابن الحنبلي حيث عالج فيه الأخطاء اللغوية التي وقع فيها العامة ، وهذه الأخطاء كانت موضوع دراستنا حيث قمنا بدراسة وتحليل نماذج منها تمثلت في 34 لفظة منها العربي ك(القيلولة ،القدوم ،الجبين ، البرغوث ...الخ) وأخرى أعجمية ك(ترياق ، البيدق ، الجرزون ...الخ)وهذه الألفاظ تتراوح بين أسماء وأفعال فمن الأفعال ك(اتّزر ، قفلت)، وبالنسبة للأسماء فقد تنوعت ووجدنا أسماء لأماكن وأسماء لنباتات ومثال ذلك : "طرسوس ، ناطرون ، دير سمعان ، الزعتر ، السوكران ، الحصرم "، وبعض أسماء لملابس مثل :"البخنق و البرنص" ، أما عن طريقة ابن الحنبلي في عرض الأخطاء وصوابها فقد سار على منهج واحد، إذ نراه يذكر الخطأ أولا ثم يشير إلى الصواب مستعملا عبارات يتضح من خلالها الصواب من الخطأ كقوله :

ومن ذلك: (...) وإنما الصواب أن يقال (...).

ومن ذلك: (...) من أنه لا يقال (...)على أنه يقال (...) .

ومن ذلك: (...) والصواب فيه (...).

ومن ذلك: (...) من أنها عامية ، وأن الصواب (...).

وقد جاءت تصويباته متنوعة زاوجت بين التصويب الصوتي و الصرفي و النحوي و الدلالي، وهي كالآتي :

I. التصويب على المستوى الصوتي :

تعد المسائل الصوتية من أكثر المسائل اللغوية التي تطرق إليها ابن الحنبلي ونرى في ذلك أن السبب يعود إلى كثرة أخطاء العامة في هذا الباب وفي أثناء تتبعنا لما كتبه في هذا المستوى الصوتي وجدنا عدة نماذج منها:

1 - لفظة (البرنص): أورد في تصحيحها ابن الحنبلي قائلا: «ومن ذلك :(البُرْنُصُ) بالصاد ، لكُلِّ ثَوْبٍ رأْسُهُ منه دُرَّاعةَ كانَ أو جُبّةً . وإنّما هو بالسِّينِ »[1]. ففي تصويب ابن الحنبلي لهذه اللفظة "البرنص" نجده قد وضعها بين قوسين واستعمل عبارة "ومن ذلك "قبلها ، فمن الأخطاء التي وقعت فيها العامة إبدال صوت السين صادًا فنجدهم يقولون "البرنص" بالصاد لكن ابن الحنبلي رفض ذلك وصوّب هذه اللفظة بقوله البرنس" بالسين فالسين والصاد من الأصوات الأسنانية اللثوية المهموسة ، كما يتفقان في صفتي الصفير والرخاوة ، ونظرا لهذا التقارب الكبير بينهما في المخرج والصفة أدى ذلك إلى تغيير العامة في نطق الألفاظ المشتملة على هذين الصوتين ظنا منهم تسهيلا للنطق. ولتأكيد صحة ما جاء ابن الحنبلي نجد أن هذه اللفظة قد وردت في معجم الصحاح للجوهري حيث قال : « ...البُرنُسُ : قَلنسُوة طويلة ،وكان النُسَّاكُ يلبسونها في صدر الإسلام، وقد

[1] رضي الدين ابن الحنبلي ،سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، تح : حاتم صالح الضامن ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، 1985 ، ص 59 .

تَبَرْنَسَ الرجل :إذا لبِسَه ...»[1] فصواب نطق لفظة "البرنص" هو بالسين وليس بالصاد كما نطقت بها العامة .

2 - لفظة (رودس): أورد ابن الحنبلي تصحيح هذه اللفظة قائلا : «ومن ذلك(رُودِسُ) ، بكَسْرِ الدَّالِ المهملةِ ، لجزيرةٍ للرومِ تجاه الاسكندرية ، على ليلةٍ منها ، غزاها معاوية ، رضي الله عنه .وإنّما هي بكَسْرِ الذَّالِ المعجمةِ»[2] . ففي تصحيح هذه اللفظة نرى أن ابن الحنبلي قد استند إلى مجموعة من المعاجم وكتب اللغة لتأكيد صحة كلامه، منها القاموس المحيط ومعجم البلدان وكتاب خير الكلام ...إلخ، فقد أطلقت العامة على اسم جزيرة للروم ب:«رودس»وهذا خاطئ وإنما الصواب عنده قول "رُوذِسُ"بالذال عوض الدال، فالذال صوت رخو أما الدال فهو صوت شديد

3 - لفظة (الدكة): قال ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة: «ومنذلك : (الدِّكَةُ) بكَسْرِ الدالِ ،لرباط السراويلِ .وإنّما الصوابُ : التِّكةُ ، بكَسْرِ التاءِ . »[3] رفض ابن الحنبلي قول "الدكة" بالدال وأشار إلى الصحيح وهو "التكة " بالتاء ، وما يؤكد صحة كلامه ورود هذه اللفظة "التكة" في عدة معاجم لغوية فقد جاء في معجم متن اللغة :«التِّكَّة : رباط السراويل ،ج تِكَكٌ.»[4] كما ورد أيضا في المصباح المنير في غريب شرح الكبير :«التِّكَّةُ : معْرُوَفةٌ والجمعُ (تِكَكٌ) مثل سِدْرَةٍ وسِدَرٍ قال ابْنُ الأنبَاريِّ وأَحْسَبُهَا مُعَرَّبَةً و (اسْتَتَكَّ) (بالتِّكَّةِ) أَدْخَلَهَا في السَّرَاوِيلِ »[5]كما جاءت هذه اللفظة أيضا في المعجم العربي لأسماء الملابس : «التكة : كلمة آرامية معَّربة ، وأصلها في الآرامية

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح : محمد محمد تامر ، دط ، دار الحديث ، القاهرة ، 2009 ، ص 91 .

[2] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 46 .

[3] المرجع نفسه، ص 53 .

[4] أحمد رضا ، معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة) مج 1، دط، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1958م ،ص 401.

[5] أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير في غريب شرح الكبير للرافعي ، تح : عبد العظيم الشناوي ، ط2 ، دار المعارف القاهرة ، 1977م ،ص 76 .

:تكتا ، ومعناها : رباط أو أشد، وكل ما تربط به السراويل ، والجمع تكك كعنب . واستتك التكة أي أدخلها، في السراويل، وهو يستتك بالحرير ، أي يتخذ منه تكة ... والمِتكَ بكسر الميم : ما تدخل به التكة في السراويل . وأهل الأندلس ، يقولون : تَّكة بفتح التاء ، والصواب تِكَّة بكسرها ...» [1] فالدكة بالدال هو لفظ عامي خاطئ غير موافق للصواب والصحيح هو التكة بالتاء .

4 - لفظة(السوكران) : جاء في تصحيح هذه اللفظة عند ابن الحنبلي قوله :« ومن ذلك : (السّوْكَرانُ) لنبتٍ مخصوصٍ . وإنَما الصوابُ أنْ يقُالَ : الشّوْكران ،بإعجام السين أو الشّيْكران، بالياءِ مع إعجامِها ، إمّا مع فتح الكافِ أو ضَمِّها... »[2] حيث استبدلت العامة الشين بالسين في هذه اللفظة والصواب كما جاء عند ابن الحنبلي أن تقال بالشين الشوكران أو الشيكران ، فالسين صوت أسناني لثوي صفيري أما الشين فهو صوت شجري غاري ، وقد يختلفان في المخرج لكن هناك صفات مشتركة بينهما هي: الهمس والرخاوة و الاستفال وما يؤكد صحة كلام ابن الحنبلي ورود هذه اللفظة في معجم النباتات الطبية : الشوكران: «نبات عشبي بري جمالي محول .ساقه فرعاء ،تعلو نحو المتر ، ...أوراقه مركبة تشبه أوراق البقدونس ...أزهاره بيض صغيرة .ثماره كروية صغيرة .»[3] يتبين لنا أن قول العامة "السوكران" بالسين هو قول خاطئ والصواب "الشوكران" بالشين .

5 -لفظة (الكور): جاء على لسان ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة: «ومن ذلك:(الكُورُ) لزِقٌّ يَنْفُخُ فيهِ الحدَّادُ. وإنّما هو الكِير، بالكَسْرِ. وأمّا الكُورُ فهو المبنِيُّ من الطينِ[4] .» أورد ابن الحنبلي أمثلة لبعض الألفاظ التي أبدلت فيها العامة الياء واو كتصويبه للفظة "الكور" بالواو والتي

[1] رجب عبد الجواد إبراهيم ، المعجم العربي لأسماء الملابس (في ضوء المعاجم والنصوص الموثقة من الجاهلية حتى العصر الحديث)، ط1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2002 ، 94 .

[2] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 43 .

[3] وديع جبر ، معجم النباتات الطبية ، ط1، دار الجيل ، بيروت ، 1987، ص249.

[4] رضي الدين ابن الحنبلي ، المرجع السابق، ص 45 .

أطلقتها العامة على الزق الذي ينفخ فيه الحداد وإنما الصواب عنده هو قول" الكير" بالياء وما يؤكد صحة كلامه ورود هذه اللفظة في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي بقوله: «الكُورُ على أفواه العامة: كير الحدّاد. والكُورْ : الرَّحْل ...»[1]كما جاءت هذه اللفظة "الكير" في المصباح المنير للفيومي بقوله : « الكير بالكسرِ زِقُ الحَدّادِ الَّذِي يَنفَخُ بِهِ والكِيرُ باليَاءِ الزِّقُّ والجَمْعُ أَكيَارٌ ...» [2]بعد معالجتنا لهذه اللفظة تبين لنا أن اللفظة الصحيحة التي تطلق على الزق الذي ينفخ فيه الحداد هو الكير بالياء وليس الكور بالواو .

6 -لفظة (الزعتر): قال ابن الحنبلي في تصحيحها:«ومنذلك: (الزَّعْتَرُ)بفتحِالزاي، للنبتِالمعروف، وإنّما هو سَعْتَرٌ أو صَعْتَرٌ، بالسينِ أو الصادِ. »[3] فكثيرا ما سمع عن العامة قولهم:"الزعتر" بالزاي ولكن ابن الحنبلي رفض نطق هذه اللفظة بالزاي ورأى أن الصواب نطقها بالسين أو الصاد "السعتر أو الصعتر " فقد وقع هنا إبدال بين ثلاثة أصوات صفيرية رخوة ألا وهي:"السين والصاد والزاي " فالسين والصاد تتميزان بصفة الهمس أما الزاي فهي مجهورة فهذا الخطأ في إبدال أصوات الكلمة راجع ربما لعدم معرفة الناس بمخارج وصفات أصوات اللغة العربية مما يؤدي إلى نطق الكلمة نطقا خاطئا مخالفا للصواب.

7 - لفظة (ناطرون): جاء على لسان ابن الحنبلي فيتصحيحها: ومن ذلك :(ناطِرون)بالنون ، لقرية بالشام. والصوابُ فيه:ماطِرون،بالميم. قالَ في القاموس : وذكره الجوهري في (ن ط ر)، وهو غَلَطٌ »[4]فقد استبدلت العامة الميم نونا بقولهم "ناطرون "ولكن الصواب كما جاء عند ابن الحنبلي "ماطرون "بالميم وليس بالنون ،فالنون هو صوت ذلقي لثوي مجهور مخرجه من طرف اللسان .

---

[1]الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح: عبد الحميد هنداوي ، ج4 ، دار الكتب ، بيروت ، 2003 ،ص 56.

[2] أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، المصباح المنير في غريب شرح الكبير ، ص 545 .

[3]رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 42.

[4]رضي الدين ابن الحنبلي سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، ص 45 .

أما الميم فهو صوت شفوي فهما مختلفان في المخرج ولكن متفقان في صفة الجهر والاستفال والانفتاح وخاصة الغنة وما يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن الحنبلي بقوله "ماطرون" بالميم ما ورد في معجم البلدان : «المَاطِرُونُ : بكسر الطاء ، من شروط هذا الاسم أن يلزم الواو وتُعرب نونه ، وهو عجمي ومخرجه في العربية أن يكون جمع ماطر من المطر من قولهم : يوم ماطر وسحاب ماطر ورجل ماطر أي ساكب ، وأنشد أبو علي قول يزيد بن معاوية :

ولها بالمَاطِرُون إذا أكل النّمل الَّذي جَمعَا

والماطرون : موضع بالشام قرب دمشق »[1] بعد عرضنا لما جاء به ابن الحنبلي وما جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي اتضح لنا أن الصواب هو قول "ماطرون " بالميم أما قول" ناطرون" بالنون فذلك خاطئ .

8 - لفظة (البداية) : أورد ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة : «ومن ذلك : (البدايَةُ) بالياء ، خلاف النهايةِ، على ما في مُغْرِبِ المُطَرِّزِي من أَنّها عامِّيّةٌ ، وأَنَّ الصوابَ : البِدَاءَةُ . قالَ : وهي فِعالةٌ، من بَدَأَ، كالقِراءَة والكِلاءَةِ من قَرَأَ وكَلَأَ.»[2] وقد اعتمد ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة على كتب منها : المغرب في ترتيب المعرب ، وشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، العباب الزاخر واللباب الفاخر ، فالبداية هي استعمال خاطئ جاء على ألسنة العامة ويعود السبب في شيوع هذا الخطأ "البداية" قياسا على النهاية فاستبدلت الهمزة ياء وذلك تسهيلا للنطق ولكن الصواب أن يقال "البداءة "بالهمزة ، من الفعل "بدأ "مثل "القراءة" من الفعل "قرأ" ،و"الكلاءة"من الفعل "كلأ" وما يؤكد صحة قول "البداءة " بالهمزة لا "البداية " بالياء ما جاء في المعاجم اللغوية منها : ما جاء في القاموس المحيط : « بَدَأَ به ، كَمَنَعَ : ابْتَدَأَ ، و–الشَّيْء :

[1] ياقوت الحموي البغدادي ، معجم البلدان ، مج 5 ،دط ، دار صادر، بيروت ، 1977م ص 42 .
[2] رضي الدين ابن الحنبلي ، المرجع السابق ، ص 63 .

فَعَلَهُ ابْتِدَاءً، كَأَبْدأَهُ وابتدَأَهُ . و–من أرضه : خَرَجَ ، و-اللهُ الخَلْقَ: خلقهم ، كأبدأ فيهما -ولَكَ البِدْءُ والبَدْأَةُ والبَدَاءَةُ ...» [1] وما جاء أيضا في المصباح المنير : «... و(بدأْتُ) الشَّيءَ وبالشَّيءِ (أَبْدَأُ)(بدْءًا) بِهَمْزِ الكُلّ، و(ابْتَدَأْتُ) به قَدَّمْتُهُ و(أَبْدَأْتُ) لَغَةٌ اسمٌ مِنه أَيْضًا و (البِدَايَةُ) باليَاءِ مَكَانَ الهَمْزِ عَامِّيٌّ نَصَّ عليه ابنُ بَرِّيٍ وجَمَاعَةٌ ...»[2]من خلال هذا اتضح لنا أن قول العامة "البداية" بالياء هو خطأ والصواب هو "البداءة "بالهمزة كما ذكره ابن الحنبلي .

9-لفظة (المزراب): جاء في تصحيح هذه اللفظة عند ابن الحنبلي: «ومن ذلك (المِزْرَابُ) في المِيزابِ ، على ما ذَكَرَهُ الجواليقي ، مِن أَنّهُ لا يُقالُ : مِزْرَابٌ ، لكنَّ صاحب القاموس على أَنَّهُ يُقالُ ، وأن المِئزرابَ من أزَبَ الماءُ ، كضَرَبَ : جَرَى . قالَ : أو هو فارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، أي بُلِ الماءَ »[3] فهذه اللفظة "المزراب " هي لفظة أعجمية قام بتصويبها ابن الحنبلي معتمدا في ذلك على ما جاء في كتب اللغة والمعاجم مثل : القاموس المحيط للفيروز آبادي والمعرب للجواليقي ، فهذه اللفظة المئزراب تنطق بالهمز ، ولكن العامة تحذفه ولا تنطق به بقولهم "المزراب " فالسبب في تخفيف الهمزة يرجع إلى بعدها في المخرج فهي تخرج من أقصى الحلق بصعوبة كما تحتاج إلى جهد كبير في نطقها ، فذلك التخفيف جاء بسبب استثقال اخراجها ،فأكثر القبائل العربية التي عرفت بميلها إلى تسهيل الهمز وتخفيفه في النطق هم القبائل الحضرية في حين أن القبائل البدوية تميل إلى الشدة والسعي إلى إبراز الهمز وتحقيقه .

10 - لفظة (اتّزر): قال ابن الحنبلي في تصحيحه لها :« ومن ذلك (اتّزَرَ)ففي القاموس : و(ائتَزَرَ بِهِ وتأَزَّرَ [به]ولا تَقُلِ اتَزَرَ). قالَ :(وقد جاء في بعْض الأحاديث، ولَعَلّهُ من تحريف الرُّواةِ) .وعلى اللغةِ الأولى جاء في الحديثِ : (كانَ يُباشِرُ بعضَ نسائِهِ وهي مُؤتَزِرةٌ في حالةِ الحيضِ) أي

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ،ص 101 .

[2]أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب شرح الكبير للرافعي ، ص 40 .

[3]رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 45 –46 .

مشدودةُ الإزارِ . قالَ صاحبُ النهايةِ: وقد جاءَ في بعضِ الرواياتِ: وهي مُتّزِرَةٌ ، وهو خَطَأٌ ،لأنّ الهمزةَ لا تُدْغَمٌ في التاء .» [1] ذهب ابن الحنبلي إلى تصويب الفعل الماضي "اتّزرَ" معتمدا في ذلك على مجموعة من الكتب والمعاجم اللغوية لتأكيد صحة رأيه منها :القاموس المحيط والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ف "اتّزر" هو لفظ عامي خاطئ غير موافق للصواب أما القول الصحيح كما ذهب إليه ابن الحنبلي هو "ائتزر على وزن" افتعل"، ف"اتّزر" هو لفظ غير فصيح ومخالف لما جاء به العرب لأنه لا يمكن أن تدغم الهمزة في التاء لكونهما متباعدين في الصفة والمخرج ،ولتميّز الهمزة بالثقل الشديد ، فإذا ما انضم إليها صوت آخر ازداد الثقل وبالتالي صعب النطق فالهمزة لا تدغم في شيء ولا يدغم فيها شيء .

II. التصويب على المستوى الصرفي :

لقد عالج ابن الحنبلي عدة أخطاء متعلقة بالمستوى الصرفي وبين وجه الصواب فيها وفيما يلي نذكر نماذج منها :

1- لفظة (الحصرم): قال ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة :« ومن ذلك: (الحُصْرُم) بضمتينِ، كهُدْهُد ،للعنبِ مادام أَخْضَرَ، والصوابُ أن يقال : حِصْرِمٌ ،بكَسْرَتَيْنِ، كَزِبْرِجٍ .»[2] ذهب ابن الحنبلي إلى تصحيح هذه اللفظة "الحصرم " معتمدا في ذلك على كتاب من كتب التصحيح اللغوي وهو "المدخل إلى تقويم اللّسان لابن هشام اللخمي" فكثيرا ما سمع عن العامة قولهم : "حُصْرُم "على وزن" فُعْلُلُ" بضم الحاء والراء لكن ابن الحنبلي أنكر قولهم هذا وذهب إلى تصويب هذه اللفظة بقوله "حِصْرِمٌ" على وزن "فِعْلِلٌ" بكسر الحاء والراء وهذا ما يوافق النطق العربي الصحيح ، وقد ورد ذلك في المعاجم اللغوية ومن بينها معجم الصحاح للجوهري بقوله : «

[1] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 41 .
[2] المرجع نفسه، ص 54 .

والحِصْرِمُ أول العنب وحَصْرِم قوسه، أي شد توتيرها »[1] فالصواب هو الحِصْرِمُ بكسر أوّله وثالثه وعدم قول الحُصْرُم بضمهما فذلك ليس بصواب .

2 - لفظة (ترياق): ذهب ابن الحنبلي إلى تصويب ما جاء مكسورا من الألفاظ والعامة تضمه وفي ذلك يخطئ من يقولون "تُرياق" حيث قال:«ومنذلك:(تُرْياق) بضَمِّ التاءِ. وإنّما هو بكسرها...»[2]

يظهر لنا أن ابن الحنبلي رفض استعمال تُرياق بضم التاء وإنما الصواب هو تِرياق بكسر التاء، فالعامة نطقت هذه اللفظة "تُرياق" على وزن "فُعيال" ولكن حسب ابن الحنبلي أن الصواب نطقها بكسر التاء "تِرياق" على وزن "فِعيال" وما يؤكد صحة نطقها بكسر التاء ورود هذه اللفظة في شعر الأعشى في قوله :«أَهْلُ النُّهَى والحَسَبَ الحَسِيبِ

وَالخَمْرِ والتِّرْيَاقِ والزَّبِيبِ »[3]

كما وردت هذه اللفظة "تِرياق" في المعاجم اللغوية ومنها لسان العرب فقد جاء على لسان ابن منظور:«والتِّرياق بكسر التاء:معروف، فارسيّ معرب هو دَواء السُّموم لغة في الدِّرْياق ،والعرب تسمي الخمر تِرياقًا وتِرياقة لأنها تُذهب بالهَمّ ، ومنه قول الأعشى وقيل البيت لابن مقبل :

سَقتني بصَهْباء تِرْياقةٍ متى تُلِّيْن عظِامي تَلِنْ »[4]

ففي هذه اللفظة يخطئ ابن الحنبلي من يقول ترياق بضم التاء، وإنما الصواب بكسرها وهذا ما ذهب إليه في تصويبه لهذه اللفظة والدليل على صحة رأيه ورود هذه اللفظة في المعاجم اللغوية والدواوين الشعرية.

---

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)، ص 256 .

[2] رضي الدين ابن الحنبلي ،سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 29 .

[3] ميمون بن قيس ، ديوان الأعشى الكبير ،شرح وتعليق :محمدمحمد حسين ، مكتبة الآداب ، الإسكندرية، 1950م، ص 265 .

[4] جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، مج 10 ، ، ص 32 .

3 -لفظة (البرغوث): جاء على لسان ابن الحنبلي : « ومن ذلك : (البَرْغوثُ) بفتح الأول ، وإنما هو بِضَمِّهِ»[1] من الأخطاء التي وقعت فيها العامة عدم ضبطها لحركات الألفاظ ضبطا صحيحا ، ومن بين هذه الحركات الضمة التي تعد من أبرز الحركات المتميزة بالثقل ، ولذلك لجأت العامة إلى استبدالها في بعض الألفاظ بحركة الفتحة لتميُّزها بالخفة وذلك لتسهيل عملية النطق وهذا ما نلمحه في هذه اللفظة "البرغوث" إذ وردت على ألسنة العامة بقولهم بَرْغوث بفتح الباء على وزن "فَعْلُولُ" وهذا نطق خاطئ والصواب كما جاء عند ابن الحنبلي "بُرْغُوثُ " على وزن "فُعْلولُ" وهذا ما يوافق النطق العربي الفصيح فقد جاء في معجم الصحاح : «...البُرغُوثُ : واحد البراغيث» [2] فقد تبين لنا أن صواب نطق لفظة برغوث هو "بُرغوث "بضم الباء وليس "بَرغوث" بفتحها .

4 -لفظة (سمعان) : أورد ابن الحنبلي في تصحيح هذه اللفظة قائلا : «ومن ذلك : دَيْرُ(سَمْعان) بالفتحِ ، لمَوْضِعٍ بحَلَبَ ، ومَوْضعٍ بحِمْصَ ، به دُفِنَ عمرُ بنُ عبد العزيزِ رضي الله عنه . وإنّما هو بالكَسْرِ كحِرْمان.»[3] فقد أخطأت العامة في قول سَمعان بفتح السين على وزن فَعلان والصواب سِمْعان على وزن فِعْلان وذلك قياسا على حِرْمان وعِرْفان وما يؤكد ما ذهب إليه ابن الحنبلي في تصويبه للفظة سمعان بكسر السين ورود هذه اللفظة في المعاجم اللغوية إذ جاءت في تاج العروس للزبيدي :«...وسِمْعان بالكَسْرِ والعامّةُ تَفْتَحُ السّين ...(ودَيْرُ سِمْعان بالكسر : ع ، بحَلَبَ) ودَيْرُ سِمْعانَ أيْضًا : (ع ، بحِمْصَ ، به دُفِنَ عُمَرُ بنُ عَبْد العَزِيز) ،رحمه الله تعالى ... وقيل سِمْعَانُ ... قال كُثَيِّرٌ :

---

[1] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 40 .

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ،ج1 ،دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ،ط4 ، 1990 م ، ص 273 .

[3] رضي الدين،ابن الحنبلي سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 49 .

سَقَى رَبُّنا مِنْ دَيْرِ سِمْعَانِ حُفرَةً

بها عمر الخَيْرَاتِ رَهْنَا دَفِينُها »[1]

فابن الحنبلي استند على ماجاءت به كتب اللغة ومعاجمها.

5-لفظ (قفط) :أورد في تصحيحها ابن الحنبلي قائلا :«ومن ذلك :(قَفْطٌ) بفتحِ القافِ ،لبلدٍ بصعيدِ مِصْرَموقوفٍ على العلويين مِن أيامِ أميرِ المؤمنينَ عليّ، رضي الله عنه .وإنّما هو بكَسْرِها»[2]فقَفْطٌ عند العامةهو اسم ثلاثي مجرّد على وزن "فَعْلٌ" بفَتح ثم سكون ولكن الصواب عند ابن الحنبلي أن يقال" قِفْطٌ" بكسر ثم سكون على وزن "فِعْلٌ" وحجته في ذلك ورود هذه اللفظة قِفْطٌ في معجم البلدان وكتاب الروض المعطار في خير الأقطار للحميري،محمد بن عبد المنعم.

6-لفظة (طرسوس) :قال ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة بقوله :«ومن ذلك:(طَرْسوُسُ)لبَلَدٍ ،بسكونِ الراءِ،في غيرِ الشعرِ ،على ما في الصحاح من روايتها بفتح الراءِ مع الجزمِ بأَنَّها لا تُخَفّفُ أي بالإسكان إلاَّ في الشعر،لأنَّ فَعْلولاً ليس من أَبنيتِهِم »[3]فمن الأخطاء التي وقعت فيها العامة عدم ضبطها للفظة "طرسوس" ضبطا صحيحا ،وذلك بفتحهم للطاء وسكون الراء "طَرْسُوس" على وزن فَعْلُولُ والصواب أن يقال "طَرَسُوس" على وزن"فَعَلُولُ"بفتح الطاء والراء لأنه ليس في كلام العرب اسم على وزن فَعْلوُل بتسكين العين وما يؤكد صحة ماذهب إليه ابن الحنبلي ما ورد في معجم البلدان: «"طَرَسُوسُ":بفتح أوله وثانيه ،وسينين مهملتين بينهما واوا ساكنة بوزن قَرَبوس كلمة عجمية رومية، ولا يجوز سكون الراء ...قال الشاعر :

غادروه بعَرْصَتَيْ طَرَسُوس مثل ماغادرواأباء بطُوس»[4]

---

[1] محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج21 ، ، ص 229 .

[2]رضي الدين ابن الحنبلي ، المرجع السابق ،49

[3]رضي الدين ابن الحنبلي، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، ص30 .

[4]ياقوتالحموي البغدادي، معجم البلدان،مج4 ،ص28.

فالنطق الصحيح لهذه اللفظة هو طَرَسُوس بفتح الراء، وليس طَرْسوُس بتسكينها.

7-لفظة(المَخْدَعُ):قال ابن الحنبلي: «ومن ذلك:(المَخْدَعُ)بفتحِ الميمِ والدال،للقَيْطُونِ. وعلى ما في القاموسِ هو للخِزانةِ التي هي مكانُ الخَزْنِ، كالمَخْزَنِ، كَمَقْعَدٍ.وإنّما هو بضَمِّ الميمِ أَوكَسْرِها مع فتحِ الدالِ ،على ما في القاموسِ قال الجواليقيّ: وقَيْطونٌ أَعْجَميٌّ مُعَرَّبٌ ،وهو بَيْتٌ في جَوْفِ بَيْتٍ، وهو المُخْدَعُ بالعرَبيةِ»[1]نقد ابن الحنبلي قول العامة المَخْدَعُ على وزن مَفْعَل،ورأى أن ضم الميم أوكسرها مع فتح الدال هو الأفصح بقوله مُخْدَع أومِخْدَع على وزن مُفْعَلٌ أو مِفْعَلُ.وهذا مانجده في معجم الصحاح للجوهري بقوله :«والمُخْدَعُ والمِخْدَعُ، مثال المُصْحَفِ والمِصْحَفِ:الخِزانةُ ،حكاه يعقوب عن الفراء.قال: وأصله الضمُّ،إلاَّ أنّهم كسروه استثقالا».[2]نلاحظ في هذا النموذج أن ابن الحنبلي رفض قول العامة مَخْدَع بفتح الميم والدال للدلالة علىالقيطون وإنّما الصواب بضم الميم أو كسرها بقول مُخَدَع أو مِخْدِع.

8-لفظة (الجرزون): أورد ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة قائلا :«ومن ذلك: (الجَرَزُون ُ)بتقديم الجيم على الراء ،والراء على الزاي ،لقُضْبانِ الكَرْمِ .وإنّما هي الزَّرَجُون ،بتقديم الزاي على الراء ،والراء على الجيم ،كَحلَزُون... »[3].من الأخطاء اللغوية التي وقعت فيها العامة والتي ذهب ابن الحنبلي إلى تصويبها تغييرهم في ترتيب حروف الكلمة بتقديم بعض الحروف وتأخير بعضها وهذا ما يعرف بالقلب المكاني ومثال ذلك قولهم:"الجَرَزُون"على وزن "لَعَفوُل"وإنّما الصواب هو قول "زَرَجُون" على وزن "فَعَلُوْلُ "فجَرَزُون مقلوب زَرَجُون .

9-(القدوم):جاء تصحيح هذه اللفظة عند ابن الحنبلي قائلا :«ومن ذلك: قولهم لآلة النَجّارِ المخصوصة:(القَدُّومُ) بتشديدِ الدال .ففي أدبِ الكاتبِ أنَّهُ لا يُقالُ: قَدُّوم،بتشديدها. ومِثْلُهُ عن ابنِ

[1]رضي الدين ابن الحنبلي، المرجع السابق،ص62-63 .

[2]اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج3 ، ص1202.

[3]رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ،ص62 .

السَّكَّيت .وقالَ ابنُ الأنباريّ:العامّةُ تُخطِئُ فيها وتُثَقِّلُ...على أنّ صاحبي المطالعِ والتقريبِ لم يحكيا فيها التشديد أصلاً، بل في المطالعِ أَنّها مُخَفّفَةٌ لا غَيْر...»[1].

عرف البدو بميلهم للتّشديد في كلامهم وذلك بالضغط على مقاطع بعض الكلمات في حين عرف الحضر بميلهم للتخفيف لما يؤدي ذلك إلى الليونة في الكلام فقد أشار ابن الحنبلي إلى بعض أخطاء العامة في تشديدهم لما هو مخفّف وذلك بقولهم " القُدّوم " بتشديدحرف الدال على وزن "فُعُّوْل" والأصوب عنده أن تنطق بالتّخفيف بقوله "القُدُوم "على وزن" فُعُول"وهذا مانجده في الصحاح للجوهري بقوله :«والقَدُومُ:التي يُنْحَتُ بها ،مخفّفَةً.قال ابن السكيت :ولا تقل قَدُّومٌ بالتشديد ،والجمع قُدُمٌ.قال الأعشى أقام به شاَهَبُورُالجُنوُ دَحَوْلَيْنِ تَضربُ فيه القُدُمْ

وجمع القُدُمِ قَدَائمُ...»[2]يتبين لنا من خلال تصحيح ابن الحنبلي وما جاء في معجم الصحاح أن النطق الصحيحللفظة "قدوم" هو بالتخفيف وليس بالتشديد كما جاءعند العامة.

10-لفظة (قفلت):قال ابن الحنبلي :«ومن ذلك قولهم :(قَفَلْتُ) البابَ بالتخفيفِ .فقد اقتصرَ الجوهري على حكايةِ أَقْفَلَ البابَ، وقَفّلْتُ الأبوابَ ،بالتشديد ،مثل :أَغلقَ ،وغَلّقَ ،بهِ أيضًا .ومنه قولُهُ تعالى: «وغَلّقَتِ الأبوابَ ...»[3]نبّه ابن الحنبلي على بعض الألفاظ المشدّدة والعوام تخففها ومثال ذلك الفعل" قفلت" بالتخفيف والأصح هو قول "قَفّلت" بتشديد عين الفعل على وزن "فَعَّلت" فالفعل "قَفّل" هو فعل ثلاثي مضعّف العين ورد في عدة معاجم لغوية بمعنى أغلق ،والملاحظ أن الغرض من التّشديد هو زيادة المعنى وتأكيده وهو سمة من سمات النطق البدوي.

---

[1] المرجع نفسه، ص34 .

[2] اسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، ج 5 ، ص2008 .

[3] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألفاظ في وهم الألفاظ ، ص33 .

11-لفظة (الخنصُر): قال ابن الحنبلي في تصحيح هذه اللفظة :«ومن ذلك :(الخُنْصرُ)بضَمِّ الخاءِ والصاد ،للأصبع الصغرى .وإنّما المحكي ،في القاموسِ وغيرِهِ ،كَسْرُهُما»[1].ذهبت العامة الى ضم بعض الألفاظ ورأى ابن الحنبلي أن الصحيح هو كسرها كلفظة "خِنْصِرُ" على وزن الفِعْلِلُ وهذا ما نلمحه في المعاجم اللغوية فقد جاءفي لسان العرب :«الخِنْصِرُ بكسر الخاء والصاد والخِنْصِرُ:الإصبع الصغرى والجمع خَنَاصِرُ»[2]من خلال هذا يتبين لنا أن الصواب هو خِنْصِر بكسر الخاء والصاد لا خُنْصُر بضم الخاء والصاد كما نطقت به العامة.

12-(الصّهْريج):أورد ابن الحنبلي في تصحيح لهذه اللفظة :«ومن ذلك: (الصَّهْرِيجُ) بفتحِ الصادِ، لحوضٍ يجتمعُ فيه الماءُ،وإنّما هو بكَسْرها .والجمعُ:الصَّهاريجُ...»[3]

من الأخطاء التي وقعت فيها العامة عدم ضبطهم لصيغة فِعْلِيل ضبطا صحيحا ًبقولهم " الصَّهْرِيجُ" بفتح الصاد وإنّماالصواب عند ابن الحنبلي بقوله الصِّهريج بكسر الصاد على وزن فِعْليل ودليل ذلك ماورد في القاموس المحيط للفيروز آبادي :«الصِّهريجُ،كقِنْديل وعُلابِط :حوضٌ يَجْتَمِعُ فيه الماءُ...»[4]اتضح لناأن "الصَّهْريج" هو اسم خماسي على وزن فِعْليل وإنّما الصواب كما ذهب إليه ابن الحنبلي وأكدته المعاجم اللغوية هو قول "صِهْريج"على وزن "فِعْلِيل ".

13-لفظة (أخفافٌ): قال ابن الحنبلي: «ومن ذلك :(أَخْفافٌ) في جَمْعِ الخُفِّ الذي يُلْبَسُ. وإنّما جَمْعُهُ: خِفافٌ ككِتابٍ...»[5]يخطئ ابن الحنبلي من يجمع لفظ"الخفّ" على أخفاف والصواب عنده أن جمع الخف هو "خِفافٌ " وذلك لأن الخُفّ هو اسم مذكر مشتق من الجذر "خفف"يجمع جمع

---

[1] المرجع نفسه ، ص 60 .

[2]جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب ، ج4 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان 1999، ص233 .

[3]رضي الدين ابن الحنبلي، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ،ص 40 .

[4] الفيروز آبادي، القاموس المحيط ، مج 1 ،ص 954 .

[5] رضي الدين ابن الحنبلي، المرجع السابق، ص 51 .

الصحاح للجوهري حيث قال في مادة "خفف"«...والخُفُّ: واحد الخِفَافِ التي تُلْبَسُ...»[1]كما ورد جمع الخف على "خِفاف "في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم لحسن المصطفوي بقوله :«والخُفُّ :الملبوس وجمعه خِفافُ...»[2] مما سبق عرضه اتضح لنا أن جمع الخف هو خفاف على وزن فِعال وليس أخفاف على وزن أفْعال .

III- التصويب على المستوى النحوي :

لقد عرض ابن الحنبلي أوهاما وقعت فيها العامة تخص مجال النحو وأشار إلى تصويباتها والملاحظ على هذا النوع من الأخطاء أنها قليلة وفيما يلي عرض لأهم ما جاء في ذلك:

1-عبارة (فبها ونعمة):قال ابن الحنبلي: «ومن ذلكَقولهم: إنْ فَعَلْتَ كذا وكذا (فبِها ونِعْمَه) قالَ في أَدَبِ الكاتبِ: يذهبون الى النعمة، وإنّماهو: ونِعْمَتْ،بالتاءِ، فيالوَقْفِ. يريدون:ونِعْمَتِ الخَصْلَةُ،فحذفوا. وقالَ قوْمٌ:فبها ونَعِمْتَ،بكسر العين وتسكين الميم ،من النعيم .وفي القاموسِ :ويُقالُ إنْ فَعَلْتَ فبِهاونِعْمَتْ،بتاءٍ ساكنةٍ وقْفاً ووَصْلاً ،أي نِعْمَتِ الخَصْلَةُ.»[3]في عرض ابن الحنبلي للخطأ وصوابه في هذه اللفظة نجده قد اعتمد على المعجم اللغوي :القاموس المحيط وأدب الكاتب لابن قتيبة وفي معالجتنا لهذه اللفظة نرى أن كثيرا ما لحن العوام في قولهم :"فبها ونعمة "بالتاء المفتوحة، لأن علماء اللغة والمعجميون أوردوها بالتاء المفتوحة فقد جاء في الصحاح :.«..وقولهم :إن فَعَلْتَ ذلك فبها ونِعْمَتْ،يريدون نِعْمَتِ الخَصْلة،والتاء ثابتة في الوقف ،قال ذو الرمة :

أوحُرَّةُ عَيْطَل ثبْجَاءُ مُجْفَرَةُ دعائم الزَّوْر نِعْمَتُ زَوْرَقُ البَلَدِ

[1]اسماعيل بن حماد الجوهري(الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)، ج4 ، ص1353 .

[2]حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، مج 3، دار الكتب العلمية،بيروت- لبنان، ص93 .

[3] رضي الدين ابن الحنبلي ،سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص32 -33 .

...وتقول ...ونِعْمَ المرأة هند،وإن شئت قلت :نِعْمَتِ المرأةهند...»[1]بعد عرضنا لتصحيح هذه العبارة (فبها ونعمة)تبين لنا الصواب :(فبها ونعمت)بالتاء المفتوحة وليس (فبها ونعمة)بالتاء المربوطة.

2-عبارة (سواء كان كذا أو كذا):قال ابن الحنبلي: «ومن ذلك قولُ بعضِ الفقهاء وغيرِهِم :(سواءٌ كانَ كذا أو كذا).على ما في مغني اللبيب مِن أنّ الصوابَ العَطْفُ فيه بأَمْ»[2]في تحليلنا لهذا النموذج نرى أن هناك الكثير من يخطئ بقوله "سواء كان كذا أو كذا "بحذف همزة التسوية ووضع أو مكان أم وذلك قول خاطئ والصواب هو قول "سواء أكان كذا أم كذا"بذكر همزة التسوية والإتيان بكلمة (أم)بدلا من كلمة (أو)،فأم هي حرف من حروف العطف وهي التي يتقدم عليها كلام يشتمل على همزة التسوية وقد تتوسط جملتين فعليتين نحو قوله تعالى ﴿سَواءُعَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْلَهُمْ..﴾[3]ففي هذه الجملة تتوسط أم جملتين فعليتين وهما:"أستغفرت لهم "و"تستغفر لهم"«كما تأتي بين جملتين اسميتين نحو قول الشاعر:

ولستُ أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناءٍأم هو الآن وافع »[4]

في هذه الجملة تقع أم بين جملتين اسميتين هوما "أموتي ناءٍ" وهو"الآن وافع"كما تأتي أم واقعة بين جملتين مختلفين اسمية أو فعلية أو بالعكس نحو قوله تعالى «...سواء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أم أَنْتُمْ صَامِتُون .»[5] مماسبق عرضه نرى أنه يلزم العطف بعد عدم التسوية "بأم"،«ويقول أبو علي الفارسي في قوله تعالى :«سَواءُ عَلَيْهِم أَأَنْذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُون» ولا يجوز في هذا الموضع

---

[1]اسماعيل بن حماد الجوهري ،الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)،ص 1152 .

[2]رضي الدين ابن الحنبلي، المرجع السابق، ص63 .

[3]المنافقون :6

[4]جمال الدين ابن هشام الأنصاري ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تح : مازن المبارك ، وحمد علي حمد الله ج1، ط1، دار الفكر بدمشق ،1964 ، ص41 .

[5]الأعراف :193

(أو)مكان (أم)لأن المعنى :(سواء علي هذان ...)»[1]من خلال ما ذهب إليه ابن الحنبلي وماورد في الآيات القرآنية المسبوقة الذكر تبين لنا أن القول "سواء كان كذا أو كذا" هو قول خاطئ ،والصواب هو وضع "أم"بدلا من" أو" بقول "سواء كان كذا أم كذا".

3-لفظة (ياهو) :قال ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة :«ومن ذلك قولُ بَعْضهم: (ياهو).فعَنِ الشيخِ أبي حَيّان أَنَّهُ قالَ :وقولُ جَهَلَةِ الصوفيةِ في نداءِ اللهِ :ياهو،ليسَ جارياً على كلامِ العَرَبِ. هذا كلامُهُ.وحُكْمُ كلامِهِم في هذا المقام أَنَّ النداءَيقتضي الخِطابَ ،فلا يكونُ ضميرُالغَيْبَةِ،وكذا ضميرُالتكلمِ،منادى...»[2]مما تقدم ذكره يتضح لنا ،أن النداء بضمير الغائب بالقول "ياهو" أمر غير صحيح وخارج عن قواعد النحو المتّفق عليها عند العرب ،فيما يخص أحكام المنادى فالضمير لاينادى في الكلام الفصيح لأن طبيعة النداء تقتضي الخطاب فلا يقال "يا أنا" و "ياهو "،فلا يجوز أن يأتي ضمير المتكلم ولا ضمير الغائب منادى ،فقد منع النحاة النداء بضمير المتكلم والغائب «وأمّا ضميرُ الخِطاب ففيه خِلافٌ .وظاهِرُ كلامِ ابنِ مالكٍ أَنّهُ يجوزُ،فتقول :يا إيّاك،ويا أنتَ،قالَ: و(إيّاك) هو القياسُ، لأن المنادى منصوبٌ،فلا يكونُ إلاّ مِن ضمائرِ،النصبِ.وأَمّا(ياأَنْتَ) فشاذٌ.هذا كلامُهُ.وقد استشهدَ على ما جَوَّزَهُ مِن (إيّاك) ويا(أَنْتَ) بشاهدين .إلاّ أنَّ الشيخَ أبا حيّان قد تأوَّلهما بما نَقَلَهُ الغَرناطيّ عنه في محله من شرحِ الدُرَّةِ الألفية»[3]. وفيما يخص النّداء بضمير الخطاب فقد أجاز ابن مالك ذاك فلا فرق عنده بين نداء الضمير المرفوع والضمير المنصوب وإذا نادينا بالضمير فتقول يا أنت ويا إيّاك ففي كلتا الحالتين فالضمير مبني على ضمّ مقدّروهو في محل نصب على النداء،في حين منع أبو حيّان نداء

---

[1]الحسن بن عبد الغفار الفارسي الحجة للقراء السبعة تح : بدر الدين قهوجي وبشر حويجاني ، دط ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، دت ، ص265

[2] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص39 .

[3]رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 39.

الضمير بقوله :«وأما يا أنتما فشاذ ،لأن الموضع موضع نصب وأنت ضمير رفع ،فحقه أن لا يجوز كما لا يجوز في إياك ...»[1]وذلك لأن النداء في حد ذاته خطاب فهذا تركيب حرف النداء وضمير المخاطب لا يصح الجمع بينهما لأن أحدهما يغني عن الآخر.

4-لفظة(لحيح):قال ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة :«ومن ذلك قولُهُم :هو ابنُ عَمّيِ(لَحِيح).وإنّما المنقولُ في الصحاحِ وأدبِ الكاتبِ :هو ابنُ عَمِّي لَحًّا،وهو ابنُ عَمٍّ لحٍّ...»[2]صحح ابن الحنبلي بعض الألفاظ التي وقعت فيها العامة والمرتبطة من الناحية الإعرابية للألفاظ ومن هذه الأخطاء نجد قولهم:"ابن عمي لحيح"ولكن ابن الحنبلي رفض قول ذلك وصحح هذه اللفظة بقوله ابن عمِّي لحَّاً، أو ابن عمٍّ لحٍّ ،وأكد صحة كلامه بما ورد في معجم الصحاح وأدب الكاتب ففي حالة إعراب هذه اللفظة إذا قلنا :"ابن عمي لحاً" فإن لحاً هنا تعرب حال منصوبة لأن ماقبلها معرفة وهو ضمير المتكلم "الياء"أما إذا قلنا :ابن عَمٍّ لحٍّ بالكسر فإن لحٍّ هنا تعرب صفة لعم لأن "ابن عمٍّ"هو نكرة ،فالقاعدة النحوية تقول أن بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات .وما يثبت صحة ماجاء به ابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة ،ورودها في المعاجم اللغوية وكان من أبرزها المعجم المفصل في الإعراب لطاهر يوسف الخطيب بقوله :«"لحّاً" بمعنى: ملتصق به،يقال :((هو ابن عمي لحاً))أي ملاصقا ويقال ((هو ابن عمّ لحٍّ)) وتعرب ((لحا)):حال منصوبة بالفتحة الظاهرة لأنها جاءت مع معرفة ،((هو ابن عمّ لحٍّ)) بالكسرة ،لأنهاجاءت مع نكرة »[3]كما جاءت هذه اللفظة في المعجم اللغة والنحو لغريد الشيخ محمد ويقول في ذلك :«اللّحُ (لحح):مصدر لحَحَ هو ابن عَمٍّ لَحٍّ(في النكرة بالكسر،لأنه ((نعتٌ)) للعَمٍّ،وابن عمّي لَحاًّفي المعرفة

---

[1]عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج2، دار الكتب العلمية ، 1971 م، بيروت، ص140 .

[2] رضي الدين ابن الحنبلي، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص37.

[3]طاهر يوسف الخطيب، المعجم المفصل في الإعراب، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان ،1991،ص382

،ونُصِبَ لَحًّا ،على الحال ،لأن ما قَبْله مَعْرفة...»[1]بعد عرضنا لتصحيح لفظة "ابن عمي لحيح "الذي جاء به ابن الحنبلي والمعاجم التي تطرقت الى معالجتها نرى أن "ابن عمي لحيح"هو قول خاطئ والصواب هو قول" ابن عمي لحًا"أو"ابن عمٍّ لَح " .

IV-التصويب على المستوى الدّلالي :

يعدّالمستوى الدلالي من أهم مستويات النّظام اللغوي وهو يهتم بدلالة ومعاني الألفاظ والتراكيب اللغوية وقد تطرق ابن الحنبلي إلى تصويب الأخطاء اللغوية الصادرة عن العامة والمتعلّقة بهذا المستوى ومن بينها مايلي:

1- (القيلولة): عَرَض ابن الحنبلي خطأً متعلقاً بهذه اللفظة، فقال«: ومن ذلكَ :(القَيْلولُة) في معنى الإقالةِ. فلا يُقالُ:سَأَلْتُهُ القيْلولةَ في البيعِ. قالَ صاحبُ أدَبِ الكاتبِ: سألتُهُ الإقالةَ في البيع. والعامةُ تقولُ:القَيْلُولة، وذلكَ خَطَأٌ، إنّما القيلولةُ نومُ نصفِ النهارِ. هذا كلامُهُ.ويعضدُهُ عَدَمُ حكايةِ صاحبي الصحاحِ والقاموس إيّاها بهذا المعنى .وقولُ صاحبِ المُغْرِب :والقيْلولةُ في مَعنى الإقالة مما لم أجِدْهُ»[2]فمن الألفاظ التي استعملتها العامة في غير موضعها المناسب من ناحية الدلالة هو استعمالهم للفظة القيلولة بمعنى الإقالة وذلك أمر غير صحيح فقد ذهب ابن الحنبلي إلى ذكرالاستعمال الصحيح لهذه اللفظة "القيلولة"إذرأى أن القيلولة تعني نوم نصف النهار بينما الإقالة فمتعلقة بمجال البيع وهو مصيب في قوله هذا،وذلك لأنّ معنى كلا هاتين اللفظتين الذي جاء به ابن الحنبلي قد ورد في المعاجم اللغوية إذ جاء في لسان العرب :«...وأَقَلْتُهُ البيعَ إقالةً:وهو فسخُه ،قال :وربّما قالواقِلْتُهُ البيع فأقالني إياه ...قال :وتكون الإقالة في البَيعة والعهد»[3].يتبين لنا أن

---

[1]غريد الشيخ محمد ، المعجم في اللغة والنحو والصرف والإعراب والمصطلحات العلمية والفلسفية والقانونية والحديثة ج4،دار اليازوري العلمية ،دس،ص532 .

[2]رضي الدين ابن الحنبلي، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، ص29 .

[3]جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب ، مج11 ص580 .

العامة قد استخدمت لفظة القيلولة في غير موضعها المناسب إذ ربطتها بالبيع وذلك استعمال خاطئ.

2-(الدِّرْباسُ):أوردابن الحنبلي في تصحيحه لهذه اللفظة فقال :«ومن ذلك:(الدِّرْباسُ)كقِرْطاس ،لخَشَبَةٍ تُجْعَلُ بينَ البابِ والجدارِلئلا يُفْتَحَ.فقد اقتصرَفي القاموسِ على أنّهُ الأسدُ والكلبُ العقور»[1]

يعد التغير الدلالي من ضمن السمات التي لازمت اللغة وهذا التغير مسّ الكثير من ألفاظ اللغة، وأفقدهافي الكثير من الأحيان لمعناها فمدلول الدرباس يختلف بين العامة والمعجميين، فالعامة تطلق لفظة الدرباس على الخشبة بين الباب والجدار أما في المعاجم اللغوية فقد اقتصر مدلولها على الأسد والكلب العقور.

3 -(البخنق):جاءعلى لسان ابن الحنبلي:«ومن ذلك:(البُخْنُقُ)لثوبٍ مخصوص ترسلُهُ المرأةُ وراءَ عُنقِها وظَهْرِها ،وإنّما هو على ما في القاموس لأشياءَ أُخَر سوى ذلك كالخِرْقَةِ التي تتقَنّعُ بها الجاريةُ فَتَشُدُّ طَرَفَيْها تحتَ حَنَكِها لِتَقِيَ الخِمارَ مِن الدُّهْنِ،والدُّهْنَ مِن الغُبارِ،وكالبُرْقعِ والبُرْنُسِ »[2]

في توضيح ابن الحنبلي للخطأمن الصواب في نطق هذه اللفظة "البُخنق نرى أنّه اعتمدفي ذلك على ماجاء في القاموس المحيط،والملاحظ في لفظة "البخنق" أنه قد تخصصت دلالتها إذ أصبحت تطلق على ذلك الثوب الذي تلبسه المرأة لتغطي به عنقها وظهرها ولكن ابن الحنبلي قد رفض هذا التخصيص أوالتضييق الدلالي الذي اعتور دلالة هذه الكلمة ورأى أنّ البخنق يطلق على أشياء أخرى كالخرقة التي تتقنع بها الجارية، أو البرنس والبرقع، غير ما ذهبت إليه العامة.

4- (قرنٌ):أورد ابن الحنبلي تصحيح هذه اللفظة بقوله :«ومن ذلك :(قَرَنٌ)بالتحريكِ ،لمِيقاتِ أَهْلِ نَجْدٍ .والصوابُ أنْ يُقالَ:قَرَنٌ ،بالإسكانِ .وهو عندَ المُطَرِّزيّ :جَبَلٌ مُشْرِفٌ على عَرَفاتٍ .وعندَ

[1] رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص47 .

[2] المرجع نفسه، ص48 .

صاحبِ القاموس :قَرْيَةٌ عندَ الطائفِ ،أواسْمٌ للوادي كُلِّهِ...»[1]أطلقت العامة على ميقات أهل نجد ب"قَرَنٌ"بتحريك الراء ولكن ابن الحنبلي بيّن صواب هذه اللفظة بقوله "قرْن"بتسكين الراء معتمدا في ذلك على مجموعة من المعاجم وكتب اللغة فكان منها :الصحاح للجوهري ،والقاموس المحيط والمغرب للمطرزي كما رفض تخصيص دلالة هذه اللفظة عند العامة ،ورأى أن هذه اللفظة "قَرْنُ" لها عدة مدلولات إذ تطلق على اسم لجبل ،أو اسم لقرية أواسم لوادي.

5-"الجبهة" و"الجبين":قال ابن الحنبلي:«ومن ذلك: (الجَبْهَةُ)و(الجَبينُ) لا يكادُ الناسُ يفرقونَ بينهما. والجَبْهَةُ مَسْجِدُالرجلِ الذي يُصيبُه نَدَبُ السجودِ،والجبينانِ يكتنفانها، من كلِّ جانبٍ جبينٌ. كذا في أدبِ الكاتبِ.وصاحِبُ القاموس على التفرقةِ بينهما أيضاً.فقد قَطَعَ بأنَّ الجَبْهَةَ موضعُ السجودِمن الوجه أو مستوى مابينَ الحاجبين الى الناصية .وأنّ الجبينين حرفانِ مُكْتَنِفا الجَبْهَةِ من جانبيهما فيما بينَ الحاجبين مُصْعِداًإلى قُصاصِ الشَعَر...»[2] يخلط كثير من الناس بين لفظتي الجبهة والجبين ظنّا منهم أنها مترادفتان وأنّه يصح استعمالهما بمعنى واحد ،وهو مقدمة الرأس من فوق الحاجبين إلى منبت شعر الرأس وقد رفض ابن الحنبلي استعمال هاتين اللفظتين للدلالة على نفس المعنى فقد أشار إلى التفريق بينهما بوضع كل لفظة بين قوسين وإيضاح مدلول كل لفظة على حدى معتمدا في ذلك على ماجاء في المعاجم اللغوية فالجبهة تقع بين الجبينين إذ تجمع بينهما علاقة مجاورة فقط.

6- (الفِلْسُ):حدّد ابن الحنبلي خطأهذه اللفظة بقوله: «ومن ذلك(الفِلْسُ): بالكَسْرِ،لما يُباعُ به يُشترى.وإنما هو الفَلْسُ،بالفتحِ. وأمّا الفِلْسُ،بالكَسْرِ،فهو صَنَمٌ لطيِّئ. »[3] نقد ابن الحنبلي قول العامة "الفِلْسُ"للدلالة على النقود ورأى أن الصواب هو الفلَسُ بفتح الفاء لأن الفِلَسُ بكسر الفاء يطلق على

[1] رضي الدين ابن الحنبلي، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، ص56.

[2] المرجع نفسه، ص 36.

[3]رضي الدين ابن الحنبلي ، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ، ص 47.

صنم لطيئ فبتغيير حركة اللفظة يتغير معناها وما يؤكد أن "الفَلْسُ"تطلق على النقود ورودها بهذا المعنى في المعاجم اللغوية وكتب اللغة ومنها الصحاح للجوهري بقوله في مادة "فلس" «"الفَلْسُ" يجمع على أَفْلُسٍ في القِلة ،والكثيرُ فُلوُسٌ. وقد أَفْلَسَ الرجل :صار مُفْلِسًا،كأنَّما صارت دراهمه فُلُوسًا وزُيُوفًا ...»[1]كما جاءت لفظة الفلس بمعنى النقود في كتاب المصباح المنير للفيومي :«والفَلْسُ الَّذِي يُتَعَامَلُ به جَمْعُهُ في القِلَّةِ(أَفْلُسٌ) وفي الكَثْرَةِ (فُلُوسٌ)»[2]يقال فَلْسُ بفتح الفاء على وزن فَعْل للدلالة على النقود،ولا يقال فِلْس بكسر الفاء للدلالة عليها ،لأنها كلمة شائعة بين العامة ،فالفِلسْ مرتبط معناها لصنم لطيئوليس بمعنى النقود.

7- (بيدق): أورد ابن الحنبلي تصحيحها قائلا:«ومن ذلك :(بَيْدَقُ) الشطرنج،بإهمالِ الدالِ. وإنّما هو بإعجامِها وهو في الأصلِ : الدليلُ في السّفَرِ، والصغيرُ الخفيفُ ،نَصَّ ،على هذينِ المَعْنَيَيْنِ صاحبُ القاموسِ...»[3] نلاحظ أن هناك تغير في معنى لفظة "بيدق" فقد ذهبت العامة إلى تخصيص دلالة هذه اللفظة على أحد أحجار الشطرنج بينما أشار ابن الحنبلي إلى الاستعمال الواسع لهذه اللفظة إذ أطلقت على عدة معاني من بينها دليل السفر والصغير الخفيف .

[1] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ج3 ،ص 959 .

[2]أحمد بن محمد بن علي الفيومي ،المصباح المنير في غريب شرح الكبير للرافعي ، ص471

[3] رضي الدين ابن الحنبلي المرجع السابق، ص 48.

خاتمة

خاتمة

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا البحث، وبعد هذه الرحلة القصيرة في دراستنا وتحليلنا للأخطاء اللغوية التي وقعت فيها العامة، وتصويباتها للإمام رضي الدين ابن الحنبلي وذلك من خلال كتابه سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي على النحو التالي:

1-يعد ابن الحنبلي من أبرز العلماء الذين اهتموا بقضية التصويب اللغوي، من خلال تأليفه لمجموعة من الكتب في هذا المجال والمتمثلة في: عقد الخواص في نقد كلام الخواص، وبحر العوام فيما أصاب فيه من العوام، وسهم الألحاظ في وهم الألفاظ، فكانت غايته من تأليفها حماية اللغة العربية وصيانتها من الفساد بتصحيح ما انحرف على الألسنة.

2-كتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي مليءبتنبيهاته للأخطاء التي جرت على ألسنة العامة، والتي شملت جميع مستويات اللغة، حيث أورد نماذج كثيرة مرتبطة بالجانب الصوتي والصرفي والدلالي في حين أن الجانب النحوي لم يشر فيه إلا لأمثلة قليلة في ذلك .

3-كان ابن الحنبلي يوافق العلماء الذين صوبوا الكثير من الأخطاء وأحيانا أخرى يخالفهم في ذلك، وتظهر أمانته العلمية في نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها، كما أنه لم يكن ناقلا عن العلماء فحسب بل نجده كثيرا ما يتفرد بآراء لم يسبق إليها.

4-الألفاظ اللغوية التي تطرق ابن الحنبلي إلى معالجتها هي ألفاظ متداولة بين عامة الناس جمعها من موطنه حلب بسوريا.

5-تمثلت طريقة ابن الحنبلي في عرضه للألفاظ اللغوية المراد تصويبها، إلى استعمال عبارة "ومن ذلك" ثم إيراد اللفظة بين قوسين بذكر الخطأ أولا ثم الإشارة إلى الصواب، مستعملا في ذلك عبارات متمثلة في:"من أنه لا يقال، على أنه يقال □،"من أنها عامية، وأن الصواب□...الخ،كما أنه لم يرتب هذه الألفاظ على حروف الهجاء.

6-أتبع ابن الحنبلي تصويباته بالحجة والبرهان القاطع،إذ كان يستشهد في تأكيد صحة كلامه بالقرآن الكريم كما كان يكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعرية.

7- كان المعيار الأساسي الذي اعتمد عليه ابن الحنبلي في حكمه بالخطأ وتصويبه له على ما جاء في المعاجم العربية،فكان من بين المعاجم التي يكثر من العودة إليهاهي: القاموس المحيط للفيروزآبادي، والصحاح للجوهري.

8- معظم الأخطاء التي تطرق ابن الحنبلي إلى معالجتها في كتابه هي أخطاء متعلقة بالمستوى الصرفي وهذا راجع لجهل مستعملي اللغة بقوانين الاشتقاق والأوزان الصحيحة في العربية.

فهرس الألفاظ التي وردت في البحث

اللفظة	الصفحة
القيلولة /ترياق	29
طرسوس	30
فبها ونعمه	32
قفلت	33
القدوم	34
الجبين	36
لحيح	37
ياهو	39
البرغوث/الصهريج	40
اتّزر	41
الزعتر	42
السوكران	43
الكور/ناطرون /المزراب	45
رودس	46

الدرباس/الفلس	47
بيدق/البخنق	48
قفط/سمعان	49
أخفاف	51
الدكة	53
الحصرم	54
قرن	56
البرنص	59
الخنصر	60
الجرزون/المخدع	62
سواء كان كذا أو كذا /البداية	63

المعاجم:

1-اسماعيل بن حماد الجوهري،الصحاح تاج اللغة وصحاحالعربية، ج1،تح: أ حمد عبد الغفورعطار ،ط4، دار العلم للملايين ،بيروت ،1990م

2-أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة،تح:عبد السلام محمد هارون ،ج4،دار الفكر للنشر والتوزيع ،القاهرة ،1972م.

3-أحمد رضا،معجم متن اللغة(موسوعة لغوية حديثة)،مج1،دارمكتبة الحياة، بيروت ،1958م

4-الخليل بن أحمد الفراهيدي،معجم العين،تح:عبدالحميد هنداوي،ج4،دار الكتب العلمية، بيروت،2003 م .

5-إميل بديعيعقوب،وميشال عاصي، المعجم المفصّل في اللغة والأدب،مج1،دار العلم للملايين، بيروت لبنان،1987م.

6-جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ،لسان العرب،مج1،ط1،دار صادر ،بيروت.

7-طاهر يوسف الخطيب،المعجم المفصل في الإعراب،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1991م.

8-علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني،معجم التعريفات،تح:محمد صديق المنشاوي،دار الفضيلة،القاهرة،2004م.

9-عمر رضا كحالة،معجم المؤلفين(تراجم مصنفي الكتب العربية)،ج8،مطبعةالترقي بدمشق ،1958م.

10-غريد الشيخ محمد، المعجم في اللغة والنحووالصرف والإعراب والمصطلحات العلمية والفلسفية والقانونية والحديثة، ج5، دار اليازورياالعلمية.

11-مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط،تح: أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد،دط، دار الحديث، القاهرة،2008م.

12-مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط،ط4،مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ،2004.

13-محمدألتونجي،معجم علوم العربية (تخصص شمولية _أعلام)ط1،دار الجيل،للنشر والتوزيع، بيروت،2003م.

14-محمد سمير نجيب اللبدي،معجم المصطلحات النحوية والصرفية،مؤسسة الرسالة،لبنان، 1985م.

15-محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس،تح:عبدالعليم الطحاوي،ج2، ط2،مطبعة حكومة الكويت ،1984م.

16-وديع جبر،معجم النباتات الطبية،ط1،دار الجيل،بيروت،1987م.

الكتب:

17-إبراهيم المنذر،كتاب المنذر،ط2،مطبعة الاجتهاد،بيروت،1927م.

18-أحمد عبد الغفور عطار،مقدمة الصحاح،ط1،دار العلم للملايين القاهرة ،1956م.

19-أحمد عبد الله المغربي،معايير التصويب في العربية،(رؤية نقدية تأصيلية)،دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري –دبي .

20-أحمد مختار عمر،البحث اللغوي عند العرب،ط6،عالم الكتب،القاهرة ،1988م.

21-الحسن بن عبد الغفار،الفارسي،الحجة للقراء السبعة،تح:بدر الدين قهوجي وبشر حويجاني،دار المأمون للتراث،دمشق.

22-الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري:

أ-تصحيفات المحدثين،تح:أحمد ميرة ،ج1،ط1،الطبعة العربية المحدثية،1982م.

ب–الفروق اللغوية،تح:محمد إبراهيم سليم،دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة،

23–العربي دين،قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين،ط1،عالم الكتب الحديث،إربد الأردن ،2015م.

24–إميل بديع يعقوب،معجم الخطأ والصواب في اللغة، ،ط1،دار العلم للملايين،لبنان،1983م

25–أوتوجسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع،تر: عبد الرحمان محمد أيوب،دط،مكتبة الأنجلو المصرية، مصر ،1954م.

26–أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ،ط2،مؤسسة الرسالة،لبنان ،1998م.

27–جار الله الزمخشري،تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،تح: خليل مأمون شيحا،ط3،دار المعرفة للطباعة والنشروالتوزيع،لبنان،2009م.

28–جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو،ط2،دار البيروني،2006م.

29–جمال الدين ابن هشام الأنصاري،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح:مازن المبارك،وحمد علي حمد الله ج1،ط1،دار الفكر بدمشق،1964م.

30–حاتم صالح الضامن،نصوص محققة فياللغة والنحو ،جامعة بغداد،1991م.

31–حسن المصطفوي،التحقيق في كلمات القرآن الكريم،مج3،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان.

32–حسين نصار،المعجم العربي نشأته وتطوره،دار مصر للطباعة،ط1،القاهرة.

33–حمزة بن حسن الأصفهاني،التنبيه على حدوث التصحيف،تح :محمد أسعد طلس،ط1،دار صادر،دمشق،1968م.

34–خليل بنيان الحسون،في التصحيح اللغوي والكلام المباح،ط1،مكتبة الرسالة الحديثة،عمان 2006م.

35-خير الدين الزركلي،الأعلام،-قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرفين-،ج5،ط15،دار العلم للملايين،بيروت لبنان،2002م.

36-رضي الدين ابن الحنبلي:

أ-سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، تح:حاتم الضامن، ط2،دار الرسالة، بيروت،1985م.

ب-قفو الأثر في صفو علوم الأثر،دط،المطبوعات الإسلامية بحلب،1908م.

37-شمس الدين محمد بن الخطيب،الشربيني،مغني المحتاج إلى معرفة معاني،ألفاظ المنهاج،ج1،ط1،دار المعرفة،بيروت،1997م.

38-شهاب الدين، أحمد العسقلاني، نزهة النظر في توضيح،نخبة الفكر،في مصطلح، أهل الأثر تح:عبد الله بن ضيف الرحيلي،ط1، سلسلة دراسات في المنهج ،2001م.

39-عادل مصطفى مغالطات لغوية،الطريق إلى فصحى جديدة ، مؤسسة هنداوي، 2017م .

40-عبد الحي بن عماد الحنبلي، شذرات الذهب ،ج8، دار الميسرة ،بيروت ،1979م.

41-عبد السلام محمد هارون،تحقيق النصوص ونشرها ، ط7،مكتبة الخانجي بالقاهرة ،1998م.

42-عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،تح:مازن المبارك ،ط3 ،دار النفائس، بيروت ،1979م.

43-عبد العال سالم مكرم ،المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنيين ،السابع والثامن من الهجرة، ط1،دار الشروق ،القاهرة ،1980م.

44-عبد العزيز مطر،لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ،ط2 ،دار المعارف ،1981م.

45-عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية،ط1،دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،1998 م.

46-عبدالفتاح سليم ،المعيار غي التخطئة والتصويب(دراسة تطبيقية)،ط1دارالمعارف،1991م.

47-عبد القادربن عمرالبغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،ج2،دار الكتب العلمية،بيروت،1971م.

48-عبدالله بن مسلم بن قتيبة،أدب الكاتب،وزارة الشؤون الإسلاميةوالأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية،1987م.

49-عبده ربه الأندلسي،العقد الفريد،تح:مفيد محمد قميحة،ج6،دار الكتب العلمية،ط1 ،1983م.

50-عثمان بن جني، الخصائص، تح:محمد علي النجار، ج1، دط،دار الكتب المصرية،القاهرة 1952 م.

51-علي بن حمزة الكسائي،ماتلحن فيه العامة، تح:رمضان عبد التواب،ط1،مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،.

52-عماد نبيل كتوت،المرتقى للمدقق اللغوي،دار المقاصد،2017م.

53-قدامة بن شعر،نقد الشعر،تح:محمد عبد المنعم خفاجي،دط،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

54-محمد المبارك،فقه اللغة وخصائصالعربية ،ط2،دار الفكر للطباعة والنشروالتوزيع

55-محمد اسماعيل صيني وإسحاق محمد الأمين،التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء،ط1،عمادة شؤون المكتبات،الرياض، السعودية،1982م.

56-محمد خير الحلواني،أصول النحو العربي،ط2،الناشرالأطلسي،الرباط،1983م.

57-محمدراغب الطباخ الحلبي،إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء،ج6،ط1،دار القلم العربي بحلب ،1923م.

58-محمد علي التهانوي،كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم،ط1،مكتبة لبنان،بيروت،1996م.

59-محمد علي الصابوني،التبيان في علوم القرآن،ط3،داراحسان للنشر والتوزيع،إيران،2003م.

60-محمد ضاري حمادي،حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث،دار الرشيد للنشر،العراق-بغداد،منشورات وزراة الثقافة والإعلام،1980م.

61-محمد،موسى السعيد جبارة،التصويب اللغوي وأثره في مقاومة لحن العامة.

62-محمود محمد الطناحي،مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي،ط1،مكتبة الخانجي،القاهرة،1984م

63-ميمون بن قيس،ديوان الأعشى الكبير ،شرح وتعليق محمد محمد ،حسين مكتبة الاداب الاسكندرية،ط1،.

64-نجم الدين محمد بن محمد العزي،الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة،ج3،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان،1997م.

65-نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي،الأحكام التقويمية في النحو العربي،(دراسة تحليلية)،ط1،دار الكتب العلمية،لبنان،2011م.

66-نهاد حسوني صالح،جهود ابن الحنبلي اللغوية مع تحقيق كتابه عقد الخلاص في نقد كلام الخواص،ط1،مؤسسة الرسالة،بيروت،1987م.

67-نعمة رحيم العزاوي،فصول في اللغة والنقد،ط1،المكتبة العصري،بغداد،2004م.

المجلات:

68-كمال بشر،اللغة بين التطور وفكرة الخطأ والصواب،مجلة اللغة العربيةالمصرية،منشورات مجمع اللغة العربية المصرية،ج62، القاهرة،1988م.

69-مبدوعة كريمة،النحاة العرب ومظاهر التصويب اللغوي،مجلة الممارسات اللغوية، مجلد5،العدد 22، جامعة الشلف.

الرسائل:

70–طواولة عثمان،القراءات القرآنية وأثرها في التصحيح اللغوي،دراسة في معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر نموذجا،رسالة دكتوراه،كلية العلوم الإسلامية،جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر.

فهرس المحتويات

1- العنوان	الصفحة
مقدمة	أ - ج
الفصل الأول: التعريف بالتخطئة والتصويب اللغوي ومعاييرهما	2-34
أولا :الخطأ و المصطلحات التي تقترب منه في الدلالة	2-11
1-الخطأ	2-3
2-اللحن	3-4
3-التصحيف	5-6
4-التحريف	7-8
5-الغلط	9-10
6-التوهم	11
ثانيا:التصويب اللغوي والمصطلحات التي تقترب منه في الدلالة	11-15
1-تحديد مفهومي التصويب واللغة	12-13
2-التصويب اللغوي	13-14
3-التصحيح اللغوي	14
4-التدقيق اللغوي	15
ثالثا: معايير التخطئة والتصويب اللغوي وأهم المؤلفات فيه	15-34

I. معايير التخطئة	22-16
II. معايير التصويب	32-22
III. أهم المؤلفات في التصويب اللغوي	34-32
IV. أهمية التصويب اللغوي	35-34
الفصل الثاني :التصويبات اللغوية الواردة في سهم الألحاظ في وهم الألفاظ لابن الحنبلي	65-36
أولا : التعريف بابن الحنبلي	39-36
1-اسمه ونسبه	36
2-ولادته و وفاته	36
3-شيوخه وتلاميذه	37
4-صفاته وآثاره	39-38
ثانيا: التعريف بكتاب سهم الألحاظ في وهم الألفاظ	42-39
1-البطاقة الفنية للكتاب	40
2-وصف المدونة	40
3-عرض مضمون الكتاب	41-40
4-المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف	41
5-الرأي الشخصي	42-41

ثالثا:التصويبات اللغوية في سهم الألحاظ في وهم الألفاظ	67-42
I. التصويب على المستوى الصوتي	49-43
II. التصويب على المستوى الصرفي	56-49
III. التصويب على المستوى النحوي	60-57
IV. التصويب على المستوى الدلالي	64-61
خاتمة	67-66
فهرس الألفاظ التي وردت في البحث	69-68
قائمة المصادر والمراجع	76-70
فهرس المحتويات	79